الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون-تيارت
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الموارد الإقتصادية الجزائرية ودورها في خدمة الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

إعداد الطالبتين:

- ساحل تركية
- صادق كريمة

إشراف الأستاذ:

بوسلامة محمد

أعضاء اللجنة المناقشة

- بن حادة مصطفى.....رئيسا
- بوسلامة محمد.....مشرفا ومقررا
- كركب عبد الحق.....مناقشا

السنة الجامعية
2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

عملا بقوله تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ(7) سورة إبراهيم الآية07.

في بادئ الأمر نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، ورزقنا الصبر على تحمل الصعاب والمشقة. كما نتقدم بالشكر الجزيل الى من وهب جهدهما في سبيل نجاحنا إلى الوالدين الكريمين الى كل من علمنا حرفا، جميع الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار لكم بالخصوص الى الأستاذ المشرف "بوسلامة محمد" الذي تفضل علينا بتوجيهاته ونصائحه في انجاز هذا العمل المتواضع.

كما نشكر الأستاذ "عامر عباد" و"كركب عبد الحق" اللذان تفضلوا علينا بنصائحهم ومساعدتهم لنا.

كما نخص بالشكر الى جميع موظفي المكتبة الجامعية والمكتبة المركزية وجميع الأصدقاء وكل اساتذة الذين أعانونا في انجاز هذا البحث.

وكذلك نشكر الأخ "موسى" الذي سهر وتعب من اجل كتابة المذكرة في طرف قياسي.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من علمني أن العلم تواضع، والعبادة إيمان، والنجاح إرادة، والحياة عمل الى أبي الغالي "عابد" حفظه الله

إلى صاحبة القلب الكبير والصبر الطويل والدتي العزيزة "فتيحة" أطال الله في عمرها ويشفيها.

إلى إخوتي وأخواتي بكل إسمه خاصة أختي "بهية و"أحلام" حفظهما الله من كل شر وييسر امرهم، كذلك أبناء أختي وأخي الصغار "أنس "، "رتاج "، "ملاك "

وفي الأخير أهدي تحياتي إلى كل أفراد العائلة الكريمة "ساحل " خاصة عمي "أحمد "

تركية

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على تحمل أناء هذا العمل.

الشكر والإمتنان الخالص إلى كل من أشعل شمعة أنارت خطوات دربي وذلك كل العوائق التي اعترضت سبيلي

إلى من لا يمكن الكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

إلى إمي العزيزة " بن هلال زهرة " أدامها الله لي

إلى أبي العزيز الكريم "صادق عبد القادر" حفظه الله

إلى إخوتي وأخواتي بكل إسمه صغيراً وكبيراً المقربين إلى قلبي على رأسهم رفيقة دربي ساحل تركية ومصطفاوي أصالة

إلى روح أخي المتغمدة برحمة الله "كادي" أنار الله قبره وجعله روضة من رياض الجنة، أما في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة المشعة بأمل النجاح، وأهديك هذا العمل المتواضع.

كريمة

قائمة المختصرات

الرقم	الرمز	معناه
01	تر	ترجمة
02	ج	جزء
03	ع	عدد
04	ص	صفحة
05	ص ص	صفحات
06	ط	طبعة
07	م	ميلادي
08	م	مجلد
09	ف	فرنك
10	د ت	دون طبعة
11	ن	نسمة
12	دط	دون طبعة
13	دس	دون سنة
14	ط	طن
15	ق	قنطار
16	م	متر
17	ط خ	طبعة خاصة
18	ل	لتر

قائمة المختصرات بالفرنسية

الرقم	الرمز	معناه
01	P.U. F	Presses de France
02	Ed	Edition
03	P	Page
04	T	Tome

مقدمة

تحتل فترة الحرب العالمية الثانية مكانة هامة في تاريخ الجزائر، ففيها تعرضت فرنسا للغزو الألماني 1940، وهذا الأخير كانت له تداعيات على الوضع الاقتصادي، حيث سارعت فرنسا إلى إستغلال الجزائر لمواردها، وذلك لتأمين موارد إقتصادية لمصانعها وخلق أسواق جديدة لإنعاش إقتصادها الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية في حين إستخدمت فرنسا عدة مناهج في إستنزاف الطاقات البشرية التي كانت عن طريق التجنيد الإجباري للجزائريين بل لم تكتفي بذلك فأحدثت تغيير جذري في البنية التحتية الاقتصادية لتموين الحرب، وكل هذا لضمان سلطتها الإستعمارية بغية توفير الظروف المناسبة لتغطية عجزها الاقتصادي.

أهمية الموضوع

تتجسد أهمية الموضوع في أنه سلط الضوء على السياسة الإستعمارية الاقتصادية المتبعة في الجزائر سواءا في المجال الزراعي، الصناعي، التجاري خلال الحرب العالمية الثانية، فإن الموضوع المعني بالدراسة المتعلقة بإستغلال الموارد الاقتصادية، فالجزائر موقع فضاء إقتصادي مهم.

دوافع إختيار الموضوع

هناك أسباب دفعتنا لدراسة هذا الموضوع نتلخص فيما يلي:

- معرفة أهم الأساليب والقوانين التي طبقتها فرنسا على الجزائريين إبان الحرب العالمية الثانية.
- إبراز وإظهار كيف إستغلت فرنسا الموارد الاقتصادية الجزائرية لصالح فرنسا.
- وجود رغبة وإرادة شخصية لدينا في دراسة هذا الموضوع.
- الرغبة الشخصية والملحة في دراسة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ المشرف.

- الرغبة في تسليط الضوء على فترة الحرب العالمية الثانية التي تعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الجزائر 1939-1945.

إشكالية البحث:

لدراسة هذا الموضوع يجب تسليط الضوء عليه من خلال وضع الإشكالية وهي كالتالي:

- إلى أي مدى ساهمت الموارد الاقتصادية الجزائرية في تموين الاقتصاد الفرنسي خلال ح ع 2 ؟
- فيما تتمثل أهم مضامين التشريعات العقارية لملكية الأراضي الجزائرية؟
- ماهي أنواع الضرائب المفروضة على التجار الجزائريين؟
- كيف أثرت السياسة الاقتصادية على المجتمع الجزائري؟
- ماهي ردود الفعل المختلفة من هذا الإستغلال الفرنسي للموارد الجزائرية؟

المنهج:

وللإجابة على هذه التساؤلات إعتمدنا على المنهج التاريخي، والوصفي، والإحصائي، فالمنهج التاريخي الوصفي هو أساس البحث، لأنه يعتمد على التسلسل التاريخي للأحداث وسرد الوقائع حسب المصادر والمراجع التي إعتمدنا عليها. إضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال إعتمادنا على الجداول الخاصة بإقتصاد الجزائر خلال الفترة المدروسة.

خطة البحث:

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا خطة بحث تحتوي على:

بداية بالمقدمة وهي عبارة عن خطوات المنهجية المتبعة في البحث، ثم إعتمدنا على فصل تمهيدي والذي تناولنا فيه الوضع الاقتصادي قبيل الحرب العالمية الثانية من صناعة، زراعة، وتجارة، أما الفصل الأول فقد تضمن أهم القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الإستعمارية، تطرقنا فيه أيضا الضرائب المفروضة على التجار الجزائريين، أما الفصل الثاني بعنوان الإستغلال الفرنسي للمقومات الاقتصادية الجزائرية وجعلها ممونا للحرب، فذكرنا فيه الإستغلال الفرنسي للموارد (الزراعة، الصناعة، التجارة)، أما الفصل الأخير فتضمن إنعكاسات السياسة الفرنسية على الاقتصاد الجزائري والمواقف المختلفة منه، فتمحورت عناصره حول تأثير السياسة الفرنسية على الجزائريين من جوع وفقر، وهجرة.....وغيرها، وفي الأخير خاتمة وهي عبارة عن حوصلة أو مجموعة من النتائج المسجلة حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى بعض الملاحق وقائمة البيبليوغرافيا.

المصادر والمراجع:

لدراسة هذا الموضوع توجب علينا العودة إلى العديد من المصادر والمراجع قصد الإلمام بجوانب الموضوع:

- المصادر: نذكر بعضها، (ليل الإستعمار) لفرحات عباس، يعتبر من أهم المصادر المعتمدة عليها لأن صاحبه من أحد القادة السياسيين الوطنيين المحركين للأحداث خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

- أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، (هذه هي الجزائر)، إستفدنا منه في الفصل التمهيدي حول إحصاءات في المجال الصناعي

- المراجع:

- إعتمدنا على أبو قاسم سعد الله في كتبه (الحركة الوطنية ج2 و ج3)، أفادنا بمعلومات قيمة من خلال توقفه على المواجهة العسكرية الثانية .
- عبد الرحمان بن عقون في كتابه (الكفاح القومي والسياسي)، وله أهمية خاصة حيث تناول أوضاع الجزائر إقتصاديا منذ بداية الحرب العالمية الثانية
- شارل روبير أجيرون في كتابه (الجزائر المسلمون وفرنسا)، (تاريخ الجزائر المعاصرة ج2)، أفادنا في المجال الزراعي والصناعي والتجاري.
- يحي بوعزيز في كتابه (سياسة التسلط الإستعماري)، وعبد الحميد زوزو في كتابه (الدور السياسي في للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939)، إستفدنا منهم في الفصل التمهيدي الذي خصص للوضع الاقتصادي قبيل الحرب العالمية الثانية.
- عدة بن داهة (الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج1 و ج2، كذلك رزاقي عبد الرحمان في كتابه (الضرائب في الجزائر)، إعتمدنا عليهم في الفصل الأول الذي تضمن المراسيم العقارية الفرنسية اتجاه الجزائر بالإضافة إلى عنصر الضرائب المفروضة على التجار الجزائريين.

- المقالات: من بينها

- محمد شبوب، في مقالاته (الاحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة إستنزاف طاقاتها ومواردها)، أفادنا بعلومات هائلة حول الفصل الثاني الذي كان مضمونه الإستغلال الفرنسي للموارد الاقتصادية.

- إضافة إلى محمد الناصر في (المقالة الصحفية الجزائر)، سعد طاعه في مقالاته (المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري...)، إستفدنا منه في الفصل الأخير، الإنعكاسات السياسية الإستعمارية وموقف الحركة الوطنية من دستور 1947، والوضع الإقتصادي بالنسبة للفلاحين المهمشين.

- الأطروحات

لم تكن الرسائل الجامعية أقل قيمة وإفادة من المصادر المذكورة، فكثيرا ما إهتمت بهذا الموضوع، إعتمدنا في هذا المقام على أطروحة دكتورة والماجيستر بصفة خاصة، نذكر على سبيل المثال:

- محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945، دراسة سياسية وإقتصادية وإجتماعية، فالجزء الذي استغللناه هو الجانب الاقتصادي، الذي تضمن الموارد الاقتصادية التي كانت مصدر ممون للحرب لصالح فرنسا، وهناك العديد من المذكرات التي أفادتنا في الإحاطة بهذا الموضوع، منها حسان مغدوري، (الأوضاع الإق، الإج للجزائريين خلال ح ع 2)، دحمان تواتي (جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الإق والسياسي في الجزائر).

- الصعوبات

وفي الأخير لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي واجهتنا المتمثلة في:

- تشابه المادة العلمية.
- جائحة كورونا التي عرقلت المسار الدراسي من خلال ضيق الوقت.
- مشقة البحث عن المادة العلمية.
- قلة المصادر والمراجع المتخصصة في المجال الاقتصادي بصفة خاصة.
- صعوبة التواصل مع الزميلة في معينة بسبب وفاة الأخ والجدة رحمة الله عليهم.

الفصل التمهيدي

الوضع الاقتصادي ما بين الحربين

أولا: المجال الزراعي

ثانيا: المجال الصناعي

ثالثا: المجال التجاري

أولا: المجال الزراعي

لقد اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الزراعة والرعي، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي[1].

في المجال الفلاحي جرد الأهالي من اراضيهم بحجة ان ملكيتها غير معروفة أو فرض غرامات مالية مرتفعة على أصحابها وفي حالة العجز عن الدفع تصادر، ففي سنة 1920 استولت فرنسا على اكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي ومنحتها للمستوطنين الأوروبيين الذين قاموا بتحويلها إلى أراضي كروم[2].

في سنة 1919 بدأ إنتاج الكروم فشهد زيادة مستمرة، إلا أن فرنسا قامت باتخاذ الإجراءات التي تعمل على الحد من زيادة إنتاج الكروم حيث تحولت هذه الإجراءات إلى قوانين ومراسيم نذكر منها على سبيل المثال: قانون 04 جويلية 1931، و 6 جويلية 1933 و 4 ديسمبر 1934 وكذلك 03 جويلية 1935 و 8 مارس 1936 إلا أن الكولون الذين عادت إليهم زراعة الكروم لم يهتموا بتلك القوانين وقاموا بتسيير شؤونهم بأنفسهم[3].

عرفت الجزائر أزمة اقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى، حيث نجد أن الاقتصاد الجزائري مرتبط كليا بالاقتصاد الفرنسي، لقد تضاعف عدد الفرنسيين خلال الفترة الممتدة بين 1900- 1929 الى 641- 657 وهذا رجل الى الكوارث السياسية والطبيعية في بلدهم، لذا جاء زرع الكروم من مقاطعة" المهدي" في فرنسا

[1] - محمد ساعد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، قسم العلوم التجارية جامعة تيارت، ص 06.

[2] - محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني، انجاز وتصميم منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص 60.

[3] - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، الجزائر، وزارة المجاهدين 2008، ص 43.

بسبب المرض الذي أصاب كرومهم لذا توسع الأوروبيون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب[1].

ان المزارعين الاوروبيين المزاولين للزراعة، كانوا اقل من 10% من مجموعهم الكلي إلا أنهم يجنون 55 % من الانتاج الكلي لذا يقدر دخلهم السنوي الصافي مبلغ 33 مليار فرانك[2].

أما بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الحبوب الذي تحول من 4.9 خلال سنة 1911 ليصبح 2.8 قنطار للفرد الواحد سنة 1936 وهكذا نستنتج أن إنتاج الحبوب قد انتقل من 20 مليون قنطار سنة 1934 إلى أقل من 18 مليون قنطار سنة 1939 ميلادي[3].

لقد انخفض محصول الزيت و هذا راجع الى استحواذ المعمرين على ثلاثة ملايين شجره زيتون، لذا وصل انتاج الحقول إلى 35000 هيكتولتر، لأنها محتكرة من قبل الأوروبيين فهم يملكون الثلث من أحسنها موقعا وأكثرها إنتاجا يعود سبب انخفاض الزيت في الإنتاج الى نقص الأراضي المملوكة لدى الأهالي من 977، 562، 7 هكتار سنة 1930 إلى 100. 349 هكتار في الأعوام اللاحقة، لأن الفلاحين الاهالي لم يكن بإمكانهم الحصول على القروض الفلاحية التي تساعدهم على تحسين وسائل الإنتاج من الآلات والأسمدة بدافع تحسين المردود عكس المستوطنين الذين تمتعوا بامتيازات دون مقابل[4].

[1] - عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 210، ص ثالثة 39-40.

[2] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة ثالثة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 47.

[3] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص : 11.

[4] -يحي بوعزيز، المرجع السابق ص: 48.

نجد كذلك هناك مواد صناعية اخرى مثل التبغ والحلفاء التي شغلت 170 ألف هكتار، استغل المستوطنون تسعة أعشارها على حساب زراعة الحبوب التي تراجع إنتاجها في الجزائر، لقد بلغ متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة 1921-1930 حوالي 16 مليون قنطار فمعظم اليد العاملة موجهة الى هذه الزراعة، حيث يزرع في الأراضي الضيقة موجودة بالجبال والهضاب والصحراء[1].

تعتبر الفلاحة المصدر الأساسي للفرد فمثلا منطقة واد سوف نجدها تمارس الزراعة بوسائل بسيطة وتقليدية، حيث بلغ عدد النخيل سنة 1920 333.626 نخله، ووصل سنة 1930 إلى 336.120 نخلة، أما بالنسبة لمنتوج التبغ وصل الى 375 قنطار خلال سنة 1930 وارتفع سنة 1938 الى 999 قنطار حيث قدر بـ 500 فرنك[2].

خلال عام 1930 زاد عدد الملكيات الأوروبية الكبيرة التي تستخدم الآلات بمقدار 18% وازدادت مساحتها بمقدار 30% على حساب الملكيات الأوروبية المتوسطة والصغيرة وتسبب ذلك في هبوط عدد المالكين من 821 34 عام 1930، ونقصت نسبة المزارعين المستأجرين المديرين من 16 الى 10% وهبطت نسبة ذوي الأجور الريفيين وهم الموظفون والعمال من 43% عام 1903، حيث كانت مساحة الأراضي المسقية 42 ألف هكتار من أصل 95 ألف قابلة للري والسقي.

[1] - رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931- 1956) ، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 84.

[2] -عمار عوادي، الهجرة من وادي سوف وأثرها على حياة السكان 1854- 1962، دار هومة، الجزائر، 2013، ص: 38.

لعبت الشركات الأوروبية دورا كبيرا في ازدهار، غراسة الكروم وإنتاج الخمور والعنب، حيث ضمت 4425 مزرعة كانت تمثل 15% من المجموع المزارع وتنتج أكثر من ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم وتمثلت مساحات إنتاج الحبوب عند الأوروبيين 28%[1].

فبسيطرة المستوطنين على أخصب الأراضي بعد مصادرتها فرضت قوانين جائرة منعت بموجبها الملكية الجماعية السائدة آنذاك وتحديدا قانون الأراضي عام 1873[2]، كما أن من الأسباب التي أدت إلى انخفاض الملكية الزراعية فرض الضرائب الفاحشة التي أدت الفلاحين الجزائريين بيع أراضيهم من أجل مواجهة المتطلبات الضرورية للحياة[3].

منذ استيلاء الفرنسيين على الأراضي الفلاحية الجزائرية فقد الفلاحون أراضيهم وتحولوا الى متشردين وخماسيين لدى المستوطنين ورجال الإقطاع.[4]

- أما الثروة الحيوانية لقيت نفس المصير في بلد الأغنام، حيث وصل عدد الاغنام الى تناقص كبير وتذبذب مستمر خلال سنة 1887 حتى 1936، كما يتضح من الجدول رقم 01.

[1] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص: 47-48

[2] - عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، دار الثقافة، الجزائر، 1982، ص 293

[3] - مازن صلاح حامد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية 1931م- 1939م، تق: أبو قاسم سعد الله، دار بني مزغنة، الجزائر 2015، ص 41.

[4] - بن الحاج جلول ايمان، بوزيدي فضيلة، الاوضاع السياسية والاقتصادية الجزائريين ما بين 1930- 1939، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ جامعة تيارت، 2015- 2016، ص 06.

الجدول رقم 01: عدد رؤوس الأغنام

السنة	عدد رؤوس الأغنام
1887	**أكثر من 10000000 رأس**
1917-1887	**في حدود 8000000**
1923	**أكثر بقليل من 50000000 (2)**
1927	**50000000**
1931	**9500000**
1936	**بين 5 و 60000000 (3)**

عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ص: 42.

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 1923 وصل عدد رؤوس الاغنام الى خمسة ملايين رأس اما سنة 1927 أكثر بقليل من خمسة ملايين رأس. أما سنة 1927 أكثر بقليل من خمسة ملايين رأس[1].

[1] - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ص: 42.

ثانيا: المجال الصناعي

عرف الوضع الصناعي كذلك سيطرة الاستعمار، فقد شهد هذا الأخير الى حرمان الجزائريين من الصناعة التحويلية واكتفى بالصناعة الاستخراجية للمواد الأولية بشكلها الخام[1].

لقد كانت الحياة الاقتصادية في الجزائر ذات طابع تقليدي، تخدم المصلحة الفرنسية لذا نجد أن المستعمر كان ضد تطور المجال الصناعي لأن في ذلك خسارة لليد العاملة الزهيدة، فالرأسمالية الفرنسية تخشى فقدان أسواقها المضمونة لبيع وترويج منتجاتها فتلك الأسواق توفر أكثر من 700000 يد عاملة[2]، فالهدف من ذلك هو إبقاء الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا في جميع المجالات، حيث أوضح مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر بقوله "ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر لأن من شأنه أن يجعل المستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية"[3]

لم تكن في الجزائر صناعات ثقيلة وإنما كان هناك صناعات غذائية وفلاحيه وورشات تصليحه وليست إنتاجية، ففي سنة 1901 كانت هناك حوالي 10327 مؤسسة ذات طابع صناعي يعمل فيها 42,928 عاملا وكان عددهم قد ارتفع الى 20,540 مؤسسة خلال 1924 وعدد العمال فيها 110230 عاملا، تعتبر هذه المؤسسات ذات طابع صناعي تشغل يد فنية أوروبية في مجملها، وهي منافس خطير للأهالي، مثل الإسبان في وهران والايطاليين في قسنطينة[4].

[1] - سعد زغلول فؤاد، الجزائر في معركة التحرير، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984، ص 63.

[2] اندري برانيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977، ص: 419.

[3] - رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، المرجع السابق، ص: 89.

[4] - عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص: 43-44.

لم تتطور الصناعة كثيرا منذ بداية الاحتلال، إذ اقتصرت الصناعة على الصناعات خفيفة الاستهلاك المحلي مثل تصنيع الاغذية، وبعض الصناعات الالية، والكهربائية والمنسوجات والجلود. لقد تركزت الصناعات في المناطق التي كان فيها عدد الاوروبيين يفوق عدد المسلمين[1].

الصناعة اليدوية: هي المنتوجات الباريسية الشهيرة في العالم، وقد قضت على الصناعة اليدوية الجزائرية وتخفيض الاسعار حكم على الصناع بالتخلي عن اماكنهم واغلاق معاملهم وزالت الاسواق القديمة وحلت مكانها حوانيت عصريه بمعرفه الاوروبيين.

الصناعة الآلية: هي صناعه معدنيه بحث مثل الحديد الفوسفات الجبس والفحم ، وغذائية مثل المعاجين، جمعيات خمرية، مطاحن ، مملحات. و بفضل الحديد و الفوسفات الجزائريين اللذين تبقيهما في معاملهما او تبيعهما لدول اخرى بحيث لا تزال فرنسا الى حين اندلاع الحرب قويه صناعيه[2].

لقد استفاد الأوروبيون في الجزائر المستعمرة على 127 منحه استخراج المعادن منها 15 منحة في عمالة وهران 26 بعمالة الجزائر و 96 منحة بعمالة قسنطينة[3]. لذا تعتبر الجزائر قاعده صناعيه منها الصناعات المنجمية وموارد البناء المخصص للمشاريع الهوائية في المدن والقرى الاستيطانية وتجهيزات الموانئ والنقل وقطاع الأشغال العامة والبناءات الإدارية، أما الصناعات التحويلية فتكون ذات طابع عائلي[4]،

[1] - مازن صلاح حميد مطبقاتي، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المرجع السابق، ص: 42-43.

[2] - مشري عمر، دهقان عبد الرحمن، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مذكره تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ، جامعه تيارت، 2016-2017، ص: 23.

[3] _ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، الكتاب للنشر، الجزائر، 1963، ص 388

[4] _ حوريه طبعه السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عماله قسنطينة(1870- 1954م)، أطروحة مقدمه لنيل شهاده الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعه ادرار، 2019- 2020، ص 116

مثلا منطقة الشرق الجزائري خاصة معدن الفوسفات والحديد، هو من أهم المعادن ويستثمر قرب عنابة بني صاف يستخرج سنويا نحو 400 الف طن، اما من الناحية الونزة في منطقة تبسة يستخرج منه سنويا حوالي 800 ألف طن من الحديد.

أما بالنسبة لمنجم الرصاص والزنك فتقع في جبال قرقور من ناحية سطيف حيث بلغ إنتاج الزنك الى 50 الف طن، والرصاص بلغ نحو 20 ألف طن في السنة، أما النحاس نجده قليل الوجود في الأرض الجزائرية 500 طن في السنة متواجد بعنابة بالضبط في عين بربا[1].

لذا نستنتج أن الجزائر غنية بالثروات المعدنية من حديد ونحاس ورصاص خاصة في العملات الثلاثة(وهران، قسنطينة، الجزائر).

وإرتبط الجانب الصناعي بإستخراج المواد المنجمية، حيث قام الإنتاج المعدني على إستخراج مادتين رئيسيتين: الفوسفات والحديد، ففي عام 1930 قدر إنتاج الفوسفات إلى 850000 طنا ضف إلى ذلك مواد غذائية بحوالي 500 مصنع[2].

فمن خلال ذلك نستنتج أن الصناعة والمناجم في تقلبات مما أدى إلى البحث عن الإنتاجية وضرورة منافسة المواد المستوردة، وعمليات التحويل التقني المفروضة من قبل المؤسسات إستبدال تقني واسع[3].

[1] ـ احمد توفيق المداني، كتاب الجزائر، المرجع السابق ص 389.

[2] ـ عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1920، تر، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة 1983، ص 160.

[3] ـ عبد الله ابن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة دور التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين 1830-1962، تر، يحي الربيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص 370.

لكن بالرغم من ذلك إلا أننا نجد صناعة البناء خلال سنتي 1919-1925 تم بناء 3226 عمارة في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، حيث بلغ عدد مؤسسات البناء إلى 257 مؤسسة[1].

بالرغم من السياسة الاستعمارية التي طبقتها على الشعب الجزائري من أجل القضاء على الجانب الصناعي والفلاحي، إلا أننا نلاحظ إهتمام بعض الأحزاب الحركة الوطنية فمثلا نجد أن حزب الشعب الجزائري دافع عن الصناع الصغار والفلاحين وكذا أصحاب الحرف الحرة، إذ حددت برنامج إقتصادي يحتوي على مجموعة من الإجراءات من أجل النهوض بالميدان الاقتصادي منها:

- تخفيض الضرائب[2].
- تأميم المصانع الأساسية.
- فرض ضريبة تصاعدية مع ارتفاع الدخل.
- العمل على تخفيض نسبة البطالة، وذلك من تشجيع العمل في المصانع.
- العمل على إلغاء قانون الإستيلاء على الأراضي وحث المواطنين على خدمة الأرض من خلال تسجيل وتوفير وسائل إستغلالها.
- منع الربا وذلك من خلال تقديم قروض للفلاحين والتجار.
- تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع من المنافسة[3].

[1] ـ عدي الهواري، المرجع السابق، ص 161.

[2] ـ قداش محمود، قنانش محمد، نجم الشمال الإفريقي (1926-1937)، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 22.

[3] ـ صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1962)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2011، ص 35.

ثالثاً: المجال التجاري

كما نلاحظ أن المجال التجاري هو الآخر عرف سيطرة الإدارة الفرنسية على السوق الجزائرية من خلال فتح المجال للبضائع الفرنسية مقابل القضاء على الصناعات المحلية،[1] لذا سيطرت على التجارة الخارجية وأصبحت الجزائر مثلما كانت في عهد الرومان مخزنا فلاحيا ومعدنيا لخدمة مصالح فرنسا الأم[2].

لقد بدأ تنفيذ الهدف الأول للفرنسيين هو السيطرة على السوق الداخلية من خلال إصدار قوانيين، التي وحدت الجزائر مع فرنسا، نتيجة تلك القوانين حرمت الجزائريين من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية وأسعار اقل من مكانه الصناعات والحرف الجزائرية الامر الذي ادى الى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها[3].

ارتبطت المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الفرنسي في الجزائر، وكذلك نقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية، التي يحجزها المستعمرون والصناعات المنجمية، يعود سبب ازدهار رؤوس الأموال الاستثمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع سببا في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين الذين ناقص عددهم بداية من سنة 1920 من 25000 الى 21000 أي قبيل الحرب العالمية الثانية[4].

---

[1] ـ يحي بوعزيز، سياسة التسلط...المرجع السابق، ص 49.

[2] ـ عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الرحانة لنشر، 2002، ص 186.

[3] ـ مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)، مجلة مركز بابل لدراسات الإنسانية، م 4، ع 3، ص 226.

[4] ـ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 90.

لقد ذكر لنا عبد الحميد زوزو أنه لم نعثر على احصائيات عن التجارة الداخلية في الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية، أما التجارة الخارجية فقد كان حجم التبادل مع الخارج قد تطور من سبعة ملايين خلال سنة 1831 الى 559 مليون خلال سنة 1930،[1] أما سنة 1929 فقد عرفت الجزائر أزمة اقتصادية جعلت الجزائر تهتز بعد ما كان اندماجها في دورات الاقتصاد العالمي ضعيفا،[2] خاصة بعد الركود الذي شهدته الأسواق العالمية الكبرى من الولايات المتحدة الأمريكية [3].

أثرت الأزمة الاقتصادية على واردات المنتجات المنجمية منذ عام 1931 فتراجعت نسبته بين 30 و40% من المنتجات المنجمية الرئيسية، حسب المعدل السنوي وانخفض معدل استخراج الفوسفات من 864 ألف طن سنة 1930 الى 572 ألف طن خلال 1935، من 2010000 طن إلى 1050000 طن، أما القيمة الإجمالية لهاتين المادتين لم تتجاوز 4% أما بالنسبة لأسعار القمح نلاحظ تدني للقمح اللين التي كانت في حدود 160 فرنك سنة 1927 و 115 فرنك سنة 1930، إلى 80 فرنك في سنة 1933، حتى 60 فرنك سنة 1935، ولم تسلم الموارد المنتجة هي الاخرى من هذه الاثار[4].

[1] _ عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 43.

[2] _ عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى (1920- 1935) ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 213.

[3] _ عيسى الحسن، الحرب العالمية الثانية، الأسباب، الوقائع، النتائج، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2005، ص 13.

[4] _ شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 669.

الجدول رقم 02: أسعار الحبوب في الجزائر 1931-1933

الحبوب	1931	1932	1933
القمح	173 ف	133 ف	115 ف
الشعير	75 ف	70 ف	54 ف

ثابتي حياة، الأوضاع الاجتماعية...، المرجع السابق، ص 213.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض تدريجي لأسعار القمح والشعير وهذا إثر الأزمة الاقتصادية، كما يمكن تقدير محصول القمح الصلب بقسنطينة بمبلغ 345 مليون في عام 1929 وأضيف إليه محصول الشعير 566 مليون، أما في عام 1932 لم يقدر محصول الشعير والقمح الصلب بمبلغ 364 مليون فرنك، ومبلغ 407 مليون فرنك عام 1934، أي أن في هذا العام حطمت أعلى رقم لحجم الإنتاج، وفي عام 1944 قدرت حجم الخسائر التي عانت منها البلاد بسبب انهيار الأسعار بمبلغ 700 مليون فرنك، أما بالنسبة للمعمرين الذين يمسكون محاسبة فإن أسعار بيع القمح كانت منذ 1933- 1934 دون سعر التكلفة[1].

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي العصري أو التقليدي، إنخفض في الأسعار وتقلص الكميات المصدرة فشهدت زراعة الخمور، بين الحربين حيث فرنسا لم تعد تشتري الخمور من الخارج أبدا، فكانت تستقبل 98% من صادرات الخمور الجزائرية،

[1] _ ثابتي حياة، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الوهراني (1929- 1954) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2010- 2011، ص 213.

لقد كانت تؤمن ما بين الثلث والثلثين من الصادرات أي 36% سنة 1920 و43% في سنة 1930 و 66% سنة 1933 وكذلك 51% سنة 1938[1].

لقد أصبحت الجزائر ثالث منتج للخمور بعد فرنسا وبريطانيا لكن لم تصدر إلا للسوق الفرنسية أي نحو الوطن الأم كما يقول شارل روبير أجيرون أي نحو المستعمرات [2].

اما معدل الانتاج بلغ 17 مليون و 17 مليون و17 مليون 17100598 هيكتولتر،[3] خلال السنوات (1930 الى 1938)، من زراعة الكروم التي كانت من المزروعات، المهنية على الإنتاج الإستعماري، فكان لها دور كبير في انتعاش الاقتصادي وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى[4].

جدول رقم 03: المنتوجات المصدرة بالنسب المئوية

المنتوجات الزراعية	الصادرات
نبيذ الخمور	%40
حبوب	%15
منتوجات معاشية	%15
تبغ، قطن	%08
منتجات الغابات	%05
زيت الزيتون	%03

شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 779.

[1] _ عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف... المرجع السابق، ص 321.

[2] _ شارل روبير أجيرون، الجزائر المعاصرة... المرجع السابق، ص 777.

[3] _ 1 هكتولتر : 1 كيلولتر : 100 لتر lectoliterهكتولتر.

[4] _ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 779.

يتضح لنا من خلال الجدول أن وضعية الفلاحين في الجزائر ضربت أنواع من الزراعات لصالح زراعة الكروم، أصبحت منتجاتها 40% من الصادرات الجزائرية، وصاحبها انخفاض في أسعار الخمور، أزمة في إنتاج الحبوب، كانت الوضعية الاقتصادية للمسلمين تبدو غير طبيعية، بشكل اعنف واشد وتمثل في انخفاض قدرتهم الشرائية من خلال انخفاض في الواردات من الأقمشة القطنية.

أما بالنسبة الى الحمضيات تحتل المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة للصادرات الجزائرية بعد الخمور[1].

[1] ـ صالح عوض، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر (1830- 1962) ، ج1، ط2، مطبعه دحلب، الجزائر، 1992، ص 222.

الفصل الأول

القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الإستعمارية في المجال الإقتصادي

أولا: المراسيم العقارية

ثانيا: الضرائب المفروضة على التجار الجزائريين

تعتبر الأراضي الفلاحية القطاع الأساسي الذي تعرض بشكل رئيسي لإجراءات السيطرة والإحتواء من قبل سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر، حيث أدركت فرنسا منذ البداية أن المشروع الإستيطاني في الجزائر لا يمكنه أن يتحقق سوى عبر إنتزاع ملكية الأراضي من أهلها[1].

وعليه عمدوا على إستخدام قوة القانون، فاتخذوا إلى إصدار مجموعة من القرارات والمراسيم والتشريعات العقارية هدفها إنتقال الأراضي الزراعية من أيدي الجزائريين إلى أيدي الكلون[2].

أولا: المراسيم العقارية

كانت التشريعات العقارية الوسيلة الذكية و الطريقة الأنجح لتحقيق هدف الإستيطان حيث لم تترك أرضا ولا وقفا ولا غابة وغيرها من الخيرات إلا وطبقت عليها مجموعة من المراسيم والقوانين التشريعية وهذا ما سوف نوضحه من خلال دراستنا.

و من خلال التتبع الكرونولوجي للتشريعات الاستعمارية ودراسة القرارات الخاصة بالحجز والمصادرة، نجد ان الادارة الفرنسية ارتكزت في اصدارها على عدة قوانين وقرارات ومراسيم[3].

لذا شكلت الملكية الجماعية للأرض عائقا أمام السياسة الاستيطانية الفرنسية القائمة على مصادرة الأراضي والإستحواذ على الأملاك لصالح المهاجرين الاوروبيين،

[1] _ عدة بن داهة، عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق، الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، العددان 5 و 6، جوان 2014- 2015، ص 187.

[2] _ سهام لوقاف، السياسة الإستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1870- 1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم التاريخ، جامعة تيارت، 2014- 2015، ص 37.

[3] _ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830- 1962) ، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، د س، ص 20.

وهذا ما دفع بالمسؤولين الإداريين إلى التفكير في سياسة تتجاوز الأحكام القائمة على حصانة الملكية وتدفع بالجزائريين إلى التراجع عما عهدوه من غير طرد أهلها أو المبالغة في تجريدهم من أملاكهم بالقوة[1].

فمنذ الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 أصدرت أوامر بالإستيلاء على أملاك الدولة العثمانية، وفتح الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر، حتى تحكم السلطات الاستعمارية قبضتها على البلاد وتعطي الطابع الشرعي على مخططاتها فأصدرت يوم 22 جويلية 1834 مرسوما ينص على إلحاق الجزائر جزء من التراب الفرنسي[2] .

1- مرسوم 1844 و 1846

يعتبر هذين المرسومين مكملين لبعضهما، فالمرسوم الأول تناول بطلان قانونية شراء الأرض وطمئنة الجزائريين بالأمان على أراضيهم وممتلكاتهم مستقبلا، أما المرسوم الثاني تمثل في تسهيل إنتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون، لقد صار القانون الفرنسي هو الذي يحكم من الآن فصاعدا[3]، ففي سنة 1841 صرح بيجو قائلا بأن الطريقة الأصح لوضع حد أو نهاية لمواجهه الجماهير الشعبية هي التدمير

[1] _ حسان احمد، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847- 1900، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعه وهران 2014-2015، ص ص 44-45.

[2] _ يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 08.

[3] _ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 61.

والتخريب ومصادرة الاراضي[1]، فمرسوم 1841 الذي مس أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كلم حول معسكر لوحدها [2].

2- مرسوم 18 جويلية 1851

هو مرسوم يضم ثلاث مواد أو فصول أولها: أن الملكيات العقارية للأهالي والأوروبيين على حد سواء أي قابلة للخرق، ثانيا: أن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابلة للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة، ثالثا: عملية المتاجرة بالأملاك العقارية في ما بين الجزائريين ستتم عبر إجراءات اسلاميه أي وفق القانون المدني[3].

3- مرسوم 1853

أما هذا المرسوم نص على حجز أراضي الجزائريين بين المهاجرين لدوائر وهران، تلمسان، لالة مغنية والغزوات.

4- مرسوم 1854

مرسوم يقضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت و معسكر.

5- مرسوم 12 جانفي 1855

وهو مرسوم يتعلق بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة.

[1] _ Mahfoud Kaddache, Djilali sari, l'Algérie dans l'histoire, T 5, OPV-ENAL, 1989, P 140.

[2] _ عدة بن داهة، الصراع حول الملكية...ج1، المرجع السابق ص 137.

[3] _ المرجع السابق، ص 136.

6- مرسوم 1856

طبق هذا المرسوم على المهاجرين من دائرة معسكر[1].

7- القرار المشيخي (le senatus consulte) ، 04 أفريل 1865 لقد كانت الملكية العقارية تمثل في نظر الساسة الفرنسيين عمود الوجود الاستعماري وضمان استمراره، لذا لجأت الإدارة لكل الوسائل والحيل الممكنة لتوسيع تلك الملكية[2].

لذا يعتبر القرار المشيخي منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر وهذا ما أحدثه من تقلبات أو هدم للبنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري من خلال قرار المشيخي[3].

يتألف قانون مجلس الشيوخ أو سيناتوس كونسيلت من سبعة فصول يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الفصل 01: تعلن القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كان سند ذلك.

-الفصل 02 : تتضمن إداريا منها : تحديد أراضي القبائل، توزيع الأراضي بين مختلف الدوائر لكل منطقة في التل ومناطق اخرى فلاحية، تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدوائر.

-الفصل 03 : تحديد مناطق القبائل شكليا، أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير والتصرف في الأملاك الخاصة للدواوير.

[1] _ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 114.

[2] _ عبد الله العروى، مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب، 2009، ص 577.

[3] _ عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 138.

الفصل 04: يتضمن أن تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع الضرائب ورسوم إتجاه الدولة.

الفصل 05: تحتفظ الدولة بملكية أراضي البايلك[1].

الفصل 06: إلغاء المادتين الثانية والثالثة من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر.

الفصل 07: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851 بما يتعلق بنزع الملكية لهدف المصلحة العامة واجراءات الحجز[2].

في سنة 1870 توقفت تطبيق القانون 24 أفريل 1865 الذي جاء للإعتراف بحق القبائل بإمتلاك أراضيها، لكن الكولون حولوه إلى مصالحهم لأن الملكية الفردية رخصت لبيع حصصها الأراضية بعد إجراء القسمة وهذا في حد ذاته تفتيت للوحدة القبلية السائدة[3].

8-قانون وارني (warnier) 26 جويلية 1873 :

يعتبر قانون وارني من أكثر القوانين خطورة التي تم إصدارها في عهد الجمهورية الثالثة، أي تزامنا مع سقوط الإمبراطورية توقف عمل القانون سيناتوس بسبب النتائج

[1] ـ نور الدين ايلال، قانون سيناتوس كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863- 1914) ، مذكرة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 22.

[2] ـ ليله بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف و سهل مينا)، ما بين 1863- 1900، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 01، 2017- 2018، ص 147.

[3] ـ عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 113.

السلبية، فحاول المشرع الإستعماري في تلك الفترة باقتراح عدة مشاريع جديدة منها قرار وارني[1].

حيث ذكرها شارل روبير أجيرون في كتابه" أنه ذكر أحد النواب الستة: قانون وارني أعده خصيصا لعرقلة مشاريع الاستيطان[2]

تنص أول مادة في هذا القانون على التأسيس والمحافظة على الملكية العقارية بالجزائر وتحويل الأملاك للتشريع الفرنسي مهما كان المالك و كل القوانين القائم على التشريع الإسلامي أو القبلي قد ألغيت.

كل ملكية تسند لعقود فرنسية تصبح خاضعة للقانون المدني الفرنسي، كذلك أقام الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي بحوزة القبائل[3]

9- قانون 28 أفريل 1887:

بالرغم من النتائج المحققة لقانون وارني 1873 لصالح الأوروبيين، حيث مكنهم من الحصول على مئات الآلاف من الهكتارات، مقابل مبالغ مالية زهيدة، إذ أنه ظل محل انتقادات شديدة، خاصة في الأمور المتعلقة بإبقاء الحظر المضروب على بيع أراضي العروش[4].

[1] ـ تيرس سعاد، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19 في الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية العدد الثاني، ص 143.

[2] ـ شارل روبيرا جيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 151.

[3] ـ تيرس سعاد، المرجع السابق، ص 144.

[4] ـ صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1930) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، الجزائر، 2013- 2014، ص 173.

فهو مكمل لقانون وارني الذي كان ينص على مصادرة الأراضي ويشتمل خاصة على بيع الأراضي الجزائرية في المزاد العلني دون الاشتراط فيها[1]، أما نتائج هذا القانون على الفلاح الجزائري يمكن استخلاصها من نص الرسالة التي بعث بها أحد موظفي مصالح التسجيل العقاري إلى الحاكم العام، يقول فيها:" بمجرد تسليم عقود الملكية إلى قبيلة ما فإن أفرادها يجدون أنفسهم تحت وطأة الحرمان مجردين من ممتلكاتهم الأرضية من قبل مضاربين وقحين وسفهاء أكثرهم من أصل يهودي، ينتزعون من الفلاحين الجزائريين ممتلكاتهم بواسطة إستدانة تعود إلى سنوات خالية بفضل القروض الممنوحة بفوائد تقدر ب 50% لكل ثلاثة أشهر او مقابل بضائع مرتفعة الأسعار أو مبالغ مالية مكتسبة أو وفق قرار حكم أو رهن عقاري مسجل[2].

10- مرسوم 16 فيفري 1897:

حيث وجدت السلطات الفرنسية صعوبات في تحقيق قانون 1887 وهذا راجع للتقنية المتبعة التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، حتى لا تعيق النشاط الإستعماري وهذا من خلال إدخال إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 لجأت إلى سن قوانين جديدة، فأعدت لجنة حول فيري مشروع قانون يهدف إلى إدخال إصلاحات عميقة على التشريع العقاري القائم، وأهم إصلاح اقترحته هذه اللجنة، هو إدخال نظام السجل العقاري إلى الجزائر وهو النظام الذي تم تطبيقه بنجاح في كل من أستراليا وألمانيا وتونس[3].

[1] _ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962، ج1، دار المعرفة، 2006، ص 246.

[2] _ عدة بن داهة، الاستيطان... المرجع السابق، ص 373.

[3] _ فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870- 1900، مدارات تاريخية، مجلد 01، عدد خاص، أفريل، ص 2019، ص 303.

وبالرجوع إلى محتويات القانون نجده يتكون من 18 مادة أهمها: أبقى قانون الفصل الاول والثاني القانونين السابقين 1873 و 1887، أما الفصل الأول من القانون ألغى الاستقصاءات الجزئية السابقة وتكييفها مع القانون الجديد[1].

لأن قانون 1897 قد جدد مسألة التميز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانون 1873 و 1887.

خلاصة القول أن هذا القانون الذي حل محل قانون 1887 لم يمد الاستعمار بالأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لإعتباره أقترح تطبيق إجراءات قانون 1887[2].

بصدور المراسيم الأولى لتطبيق تلك القوانين، سنجد الإدارة الاستعمارية نفسها في مواجهة مشاكل عديدة تحاول بمختلف التصورات وإستخدام وسائل عديدة لإنجاح مشروعها الإستعماري في المجال العقاري[3].

11- قانون 13 سبتمبر 1944:

لقد وجدت الإدارة الاستعمارية في مطلع القرن العشرين، أن الإستيطان الرسمي لم يعد قادرا على تلبية المتطلبات المتزايدة للمعمرين، خاصة في ظل النفوذ الذي صار يتمتع به هؤلاء بعد إنفرادهم بحكم الجزائر، لذا شرعت فرنسا في إعادة النظر في التشريعات التي تنظم الإستيطان الرسمي، وهذا بسبب تزايد عدد المعمرين الأوروبيين الأجانب على حساب الفرنسيين وكذلك من خلال إستعادة الجزائريين

[1] _ محمد بلبل، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881- 1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص ص 147-148.

[2] _ عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، المرجع السابق، ص 413.

[3] _ محمد بلبل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881- 1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2006، ص 86.

لأراضيهم عن طريق الشراء، فانطلقت الإدارة الاستعمارية في إعداد نص قانون جديد من أجل وضع حد لهاته المشكلتين وهذا ما سيؤدي إلى ظهور مرسوم 13 سبتمبر 1904[1].

حيث يتضمن هذا القانون حيثيات إنتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان والشروط الواجب توفرها في المستفيد من قطعة الأرض، حيث نص في مادته الرابعة أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي، و كذا الأوروبيين المتجنسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية و لم يسبق لهم أن إستفادوا من قطعة أرض لا عن طريق الإمتياز، ولا عن طريق التنازل، لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة.

ومن هنا يتضح من المادة أن الفلاح الجزائري قد أقصي من الإستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال[2].

12- قانون 04 اوت 1926:

تعود خلفيات قانون 1926 إلى سنة 1901[3]، حيث تقدم الموفد المالي" تيديشي" بإقتراح يبدي فيه رغبته بإدخال إصلاحات أو تعديلات على قانون 1897، وعلى إثر ذلك شكلت لجنة 8 أكتوبر 1901 تولى رئاستها الرئيس الأول لمحكمة الجزائر العاصمة[4].

فمن دوافع إصدار قانون 1926، رغبة الفرنسيين في إعطاء دفع جديد لعملية فرنسة الأراضي الجزائرية، كذلك الرغبة في تكوين طبقة برجوازية زراعية جزائرية،

[1] _ صالح حيمر، السياسة العقارية...، المرجع السابق، ص ص 217-218.

[2] _ عدة بن داهة، الاستيطان...، المرجع السابق، ص 417.

[3] _ Charles Roberts Augeron, les Algériens musulmans et la France, 1871- 1919, T02, Paris : P U F.

[4] _ عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 428.

أما الهدف المنشود من القانون هو القضاء على أراضي العرش، أي تحويلها إلى ملكية خاصة حسب ما تقتضي إليه المصلحة العليا للاستيطان[1].

وفي الأخير نستنتج أن عمليات الحجز والمصادرة من طرف الادارة الإستعمارية أدت إلى إفقار الجزائريين وإنخفاض مستويات معيشتهم إلى أدنى المستويات في العالم وهذا راجع الى سبب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادرة أراضيهم، حيث تحولوا من ملاك إلى زراعيين يستعبدهم المستوطنين وتضاءلت أجورهم، حيث كانت تتراوح ما بين نصف فرنك ونصف عن أربعة عشر ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين[2].

ثانيا: الضرائب المفروضة على التجار الجزائريين

إن موضوع الضرائب في الجزائر خلال الإستعمار الفرنسي طويل ومعقد، حيث خضع لمجموعة من القرارات والمراسيم، والقرارات التي رافقت التشريعات الأخرى في المجال الإقتصادي ولم تكن تكفي تلك التشريعات من تجريد الجزائريين من أراضيهم وسلبها منهم فقط بل تجاوز ذلك من خلال فرض الضرائب التي أرهقت كاهلهم[3]، وزادت من شقائهم وبؤسهم وتدهورت معيشتهم اليومية، فكانت الضرائب الفرنسية متنوعة وغير قارة، خاضعة للأوضاع والظروف الطارئة، التي كانت تمر بها الجزائر المستعمرة.

[1] ـ صالح حيمر، المرجع السابق، ص ص 241-.242

[2] ـ عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر، عبد العزيز بوباكير، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 113.

[3] ـ رزاقي عبد الرحمن، الضرائب في الجزائر ما بين 1871- 1914، في مجلة الباحث، فضيلة تاريخية نابغة للجيش الوطني الشعبي، نوفمبر، ع 3، ص 43.

لقد أنشأت سلطات الإحتلال عددا كبيرا من البلديات، والتي تعتبر أقرب مؤسسة إدارية من السكان وهذا لغرض الاستفادة الجيدة من الضرائب والحصول على مناطق واسعة من النفود[1] ، وهي كالتالي:

1- الضرائب الفرنسية والعربية

وعليه طبقت فرنسا مجموعة من القرارات والمراسيم الخاصة بالضرائب الفرنسية والعربية، فقد تم وضع مرسوم 21 أوت 1839 لتأسيس منظمة مالية حقيقية من خلال تنظيم خدمة الضرائب، كما ينص المرسوم الصادر 02 جانفي 1846م، أن جميع أحكام الإدارية مضمونة من خلال تنفيذ النظام المالي الجديد، وفي عام 1847 تم إزالة توزيع الضرائب الخاصة بالقبيلة من الرؤساء، كما تم وضع تقارير إحصائية لليد العاملة أساس للضرائب دون المساس بأسسها وحاولت الإصلاح في عام 1852 وإنشاء لجنة من قبل الحاكم العام (الكونت) "راندن-[2]"Rendons، حيث أعد مشروع تكون فيه ضريبة واحدة على إيرادات الأراضي سميت بالغرامة.

كما تم تأسيس الضريبة على الدخل من الأراضي المزروعة والمقدرة من منتوج أشجار الفاكهة وعلى الدخل من المراعي.

في سنة 1861م تناولت مسألة تحويل الضرائب العربية ثم أعدت مسودة قانون لسن ضريبة للأراضي في الجزائر والدوائر الانتخابية للأقاليم العسكرية[3].

[1] _ حورية طبعة، السياسة الاقتصادية...، المرجع السابق، ص ص 149-150.

[2] _ راندن (جاك لويس كيسار الكسندر جنرال فرنسي، وزير وعضو مجلس الشيوخ، حاكم عام في الجزائر، ولد في منطقة غر ونوبل" Grenoble " في 25 مارس 1995، وتوفي في جنيف في 16 جانفي 1871، أنظر، حورية طبعة، السياسة الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 150.

[3] _ المرجع نفسه، ص 151.

إذا فالضرائب كانت شديدة التنوع منها: العشور (الضريبة على المحاصيل)، والزكاة (الضريبة على الحيوانات)، والحكر (إيجار أراضي العزل)، واللزمة (ضرائب اجبارية).

خاصه مختلف الأشكال (لزمة النخيل، لزمة النيران)، خاصه بمناطق الجنوب، ويضاف إلى ذلك ضرائب بشتى الغرامات، جباية الحرب وغيرها، مما دفع المجتمع الجزائري إلى الفقر[1]، ضف إلى ذلك ضريبة الحرف وضريبة على كل الملكيات المبنية بما فيها ديار القبائل والأكواخ المغطاة بنبات الديس.

وفي البلاد القبائلية كانت هناك ضريبة الرؤوس التي نشأت في 18 جوان 1858.

2- ضريبة الحكور

كانت الإدارة الفرنسية تقبض ضريبة الحكور بعد 1870 في 81 بلدية من جملة 112 الموجودة في الشرق القسطنطيني قاعدتها ضبط هذه الضريبة في حساب عدد المحاريث التي تدفع نقدا بعد الحصاد ففي عام 1880 بلغت 30 فرنك للمحراث ثم انخفضت إلى 20 فرنك ثم 10 فرنك[2].

3- ضريبة العشور

أما بالنسبة للعشور فهي من الضرائب الشرعية المباشرة، التي تمس الأراضي الملكية الخاصة، حيث يتم جمعها من كامل نطاق الأراضي الجزائرية، ما عدا قبائل

[1] ـ عبد الحميد زوزو، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، تر، مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 233.

[2] ـ شارل روبير أجيرون، الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، ج1، تر: عياش سلمان، د ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص ص 463-464.

الشرقة (مشرية)، تدفع غلتها بعد طرح كمية البذور من طرف أحمد باي[1] بالشرق القسنطيني، في ما يخص الزكاة تدفع على الجمال والبقر والغنم والماعز، مختلفة المبالغ باختلاف انواع الحيوانات وكذلك المناطق الرعوية إلى غاية 1863 وهو تاريخ توحيدها وفق مبلغ التالي ربعه فرنكات عن الجمال 3 فرنكات على الأبقار[2].

جدول رقم 04: أسعار ضريبة الزكاة للثروة الحيوانية[3]

الحيوان	الجمل	البقر	الغنم	الماعز
الضريبة	4 فرنك	3 فرنك	0.20 سنتيم	0.25 سنتيم

حورية طبعه، المرجع السابق، ص 157.

أي أن ضريبة الرأس كانت مدفوعة الحقوق المزعومة الدول الأجنبية المتسلطة تكلف حوالي 20 فرنك للهكتار الواحد، فضريبة الحيوانات كانت حسب تقدير كل نوع[4].

4- ضرائب البلديات

تشمل الضرائب البلدية المباشرة المكتملة الوظائف منها: (إيجار المحلات، حيازة الكلاب، استفادة من خدمات ضريبة الحرب والحجز والتغريم والمصادرة)، على رسم بلدي، لذا نجد إصرار المستوطنين على إبقاء الضرائب العربية لأنها تمثل القاعدة الأساسية، الاهتمام المتزايد بالجانب الاقتصادي هو الذي سيدفع المستوطنين

[1] ـ أحمد باي: هو أحمد بن محمد الشريف ولد حوالي 1784 حفيد الباي أحمد الباي أحمد القلي، أمه الحاجة رقية من أسرة إبن قاتة الصحراوية من أصل كرغلي، شغل منصب الخليفة في الفترة التركية، ولاه داي حسين باي على بايلك القسنطينة 1826 (انظر: حمدان خوجة، المرآة، خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 39.

[2] ـ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 466.

[3] ـ حورية طبعه، المرجع السابق، ص 157.

[4] ـ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 77.

في الجزائر بالضبط من الحزب الاستعماري، حيث تؤطر نواب الهيئة التشريعية من إعطاء صك أبيض لهم للتحكم في الاقتصاد للجزائر[1].

ففي سنة 1870 صدر مرسوم بعدة تغييرات من قبل الإدارة المدنية، أهمها: زيادة الضرائب على الأهالي، وتمخض عن تولي المستوطنين لسلطة البلديات زيادة في حجم الضرائب العربية، مصدرها تمويل البلديات، وإرتفعت نسبتها 17 مرة عما كانت عليه في المكاتب العربية[2].

الضرائب المباشرة والغير المباشرة

تنقسم الضرائب المباشرة مهما كانت طبيعتها إلى قسمين:

01: ضرائب التوزيع: تلك التي يعرف مقدارها مقدما ويختلف إسهام كل منها وفقا لعدد الخاضعين للضريبة.

02: الضرائب المفروضة على الحصص: تلك التي يختلف تحصيلها وفقا لإزدهار البلديات[3].

فالضرائب المباشرة تجبر على الأشخاص الماديين والمعنويين مثل ضريبة المهنة، ضرائب الدخل العام، الضريبة على العقارات، حقوق الجمارك والضرائب على البلديات، حيث دفع الجزائريين حوالي 76% من قيمتها الإجمالية خلال عام 1907 فمثلت الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون ما بين 80 و86% من إجمالي الضرائب البلدية[4].

[1] ـ محمد بليل، المرجع السابق، ص 319.

[2] ـ عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830- 1962، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 157.

[3] ـ حورية طبعه، المرجع السابق، ص 162.

[4] ـ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة تفرض على المواد والنشاطات والخدمات الرسم على القيمة المضافة(TVA)، حقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة، حقوق الصيد وغيرها، في الكولون قد أعفو من ضريبة الدخل، وضريبة الشركات التي كانت سارية بفرنسا، أما الجزائريين في مطلع القرن العشرين دفعوا أضعف ما يدفعه الكولون من الضرائب دون الإستفادة منها[1].

لقد مارست فرنسا سياسة تفرقة بين الأهالي والأوروبيين واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1919، ألزم الأهالي على دفع الضرائب الأخرى غير مباشرة إلى جانب الضريبة العربية، في سنة 1912م دفعوا 45 مليون فرنك من الضرائب.

يتضح من خلال ذلك أن الجزائريون يدفعون 46% من الضرائب المباشرة، رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد[2].

وفي سنة 1935 وجه السيد موريس فيوليت (Morris Violette)، هو عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وحاكم الجزائر سابقا، أرسل رسالة إلى وزير الداخلية يسأله فيما بلغه من مستخلص الضرائب الفرنسيين بالجزائر بلغت أشد قسوة إلى درجة أنهم كانوا" يأخذون قهرا من الرجل البرنس الذي يكتسبه[3].

[1] _ المرجع نفسه، ص 260.

[2] _ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص 42.

[3] _ حسان مغدوري، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014- 2015، ص 159.

خلاصة الفصل:

نستنتج أن الفلاح هو الضحية من خلال الظلم في فرض الضرائب بطريقة عشوائية، هو مصدر شكوى الجزائريين لأن الضرائب في حد ذاتها إجحاف وتعسف لا يستفيدون منها بل كانت تؤمن مداخيل الإستعمار الإستيطاني الفرنسي التي تضمن خدماتها للمعمرين و الإدارة الإستعمارية، فالمجتمع الجزائري خضع لغرامات فردية وجماعية قاسية، لغرض إخضاعه وتوفير المواد الضرورية للمستوطنين، فالهدف من تطبيق الغرامات المالية هو تجريد المجتمع من ثرواته وخيراته حيث قدرت الغرامة ب 43.38 فرنك و عقوبة العمل المجاني (السخرة) لمدة ستة أيام في حق الأهالي بتهمة التعدي على الغابة، وهذه الغرامة سمحت لهم بالإستيلاء على قدر هام من الإحتياطات النقدية، مما أدى ذلك إلى شكوى سكان المناطق الجبلية من هذه الغرامات المالية لإرتكابها جرما في حق الغابات إما بالحرق أو الاستغلال كالرعي والحرث والإحتطاب، شاكية من سطوة الاستعمار وهمجيتهم وتعسفهم في إستخدام السلطة دون اللامبالاة بمعاناة السكان.

ومن هنا يتضح لنا أن المستعمر أوجد هذا النظام الضريبي لأجل إثقال كاهل الأهالي الجزائريين وبالتالي سهولة السيطرة والتحكم.

الفصل الثاني

الإستغلال الفرنسي للمقومات الاقتصادية الجزائرية وجعلها موردا للحرب

أولا: الإستغلال الفرنسي للزراعة

ثانيا: الإستغلال الفرنسي للصناعة

ثالثا: الإستغلال الفرنسي للتجارة

إندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، إعلان الألمان الحرب على بولونيا وضم النمسا الإحتلال الفرنسي عبر الأراضي المنخفضة، ومن ثم استحالة إيقاف الآلة النازية[1]، إلا بتجهيز جيش كثير العدة والعتاد، وبضعف فرنسا عسكريا وإقتصاديا مقارنة بألمانيا وعليه رأت أن مستعمراتها منفذا خاصة شباب الجزائر فسعت لتحقيق ذلك باستخدام جميع الوسائل أهمها نشر" أسطورة الجزائر فرنسية"، فاعتبرت ابناء الجزائر رعايا فرنسيين عليهم واجبات، الامر الذي ادى الى العمل لقانون التجنيد الإجباري[2].

حيث جندت فرنسا الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية 110 آلاف مجند ضمن الجيش الفرنسي حتى جوان 1940، مقارنة في سنوات المواجهة العسكرية الأولى، أي أن وتيرة التجنيد كانت سريعة وهذا يتضح من خلال إرتفاع عدد المجندين بالجيش الفرنسي، الذي لم يكن يتعدى 26 ألف مجند خلال الأشهر الأولى للحرب[3].

لم تقتنع فرنسا إستغلال طاقات الجزائر البشرية (التعبئة البشرية)، لصالحها فقط، بل سخرت كل الموارد وخيرات البلاد لخدمتها في جهات الحرب العالمية الثانية وذلك لتغطية العجز الاقتصادي آنذاك[4].

[1] _ Charles Roberts Ageron, L'histoire de la France coloniale (1914- 1990), éd, Armande Collins, Paris, 1990, P 317.

[2] _ بشير بلاح، المرجع السابق ، ص 448.

[3] _ محمد بومديني، المغرب العربي والحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، الجزائر وتونس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، بجامعة قسنطينة 02، 2018-2019 ، ص 113.

[4] _ محمد بومديني، المرجع السابق، ص 114.

أولا: الإستغلال الفرنسي للزراعة

إستعمرت فرنسا الجزائر بالقوة وعملت على مصادرة أملاك الجزائريين من بينها الأراضي الفلاحية ومنحها للمستوطنين الأوروبيين، وهم الأقلية[1]، الذين مارسوا السياسة المخطط لها من باريس مباشرة[2]. وذلك للسيطرة على معظم خيرات البلاد أي إحتكار كل الأنشطة الاقتصادية على رأسها الزراعة.[3].

حيث وصل عدد الفلاحين الأوروبيين إلى 52 ألف يملكون 2.73000 مليون هكتار بمعدل 108 هكتار لكل مزارع، منها 26 هكتار منتجة في حين كان 532000 جزائري يملكون 7.672000 مليون هكتار كانت معظمها أراضي قاحلة متواجدة في الجبال، والهضاب، والصحراء، أي غير صالحة للزراعة بمعدل 14 هكتار للمزارع الواحد منها ستة هكتارات منتجة فقط، و 75% من الأراضي غير صالحة للاستغلال، وفي عام 1940 ارتفع متوسط ما يملكه الأوروبي من 108 هكتار الى 126 هكتار، أي أن ملكية الأوروبيين إزدادت على حساب ملكية الجزائريين الذين اضطروا أمام القمع والظروف الصعبة إلى التخلي عن أراضيهم أو بيعها.

اما الاراضي الزراعية الخصبة التي استولى عليها المستعمر كان انتاجها موجه لخدمة الإقتصاد الإستعماري[4] .

---

[1] ـ سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830- 1962، رواد الكفاح السياسي والإصلاحي 1900- 1954، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2004، ص 10.

[2] ـ احميدة عميراوي، من سياسة الإستعمار بالجزائر بداية الإحتلال الفرنسي، مجلة الذاكرة، ع 7، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2001، ص 101.

[3] ـ سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 10.

[4] ـ إسماعيل سامعي، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة ومناطقها، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 09.

لقد إستغلت فرنسا جزء كبير من إنتاج الحبوب خاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية، أما في عهد حكومة فيشي أصبحت كمية الحبوب توجه إلى ألمانيا وإيطاليا، أما في سنة 1942 مع نزول الحلفاء إلى شمال إفريقيا أصبح جزء كبير من الإنتاج مسخرا لتلبية إحتياجاتهم [1].

أما في سنة 1941 قد تم تحويل حوالي 1821548 قنطار من القمح إلى فرنسا مما أثر على المخزون من القمح خاصة، أنه صاحب تلك السنوات الجفاف الذي زاد من تضرر المحصول بدرجة الإنخفاض إلى نصفه حين بلغ 22.7 مليون قنطار سنة 1939 إلى 11.2 مليون قنطار سنة 1942[2].

نتيجة ما قامت به فرنسا في عهد حكومة فيشي (vichy) من توفير الإمكانيات الجزائرية (الزراعية والبشرية)، لخدمة المجهود الحربي بالدرجة الأولى تحت شعار" تغذية الوطن أي الأم فرنسا أولا" لذلك أفرغت المخازن من محتوياتها خاصتني الحبوب فتناقصت المحاصيل الزراعية تناقصا كبيرا بداية من سنة 1940.

تم في سنتين 1944 و 1945 ضرب الجفاف الذي تميز بهجوم الجراد على منطقة قسنطينة حيث تأثرت زراعة الحبوب، لقد هاجم الجراد العمالات الهامة مثل عنابة، قالمة، سكيكدة، قسنطينة وسطيف البالغ من سكانها الجزائريين 2.609000 ن ومن الأوروبيين 162000 ن[3].

لقد تم تحويل أرض الجزائر من أرض منتجة للحبوب إلى أرض منتجة للخمور والذي صارت تدر أرباحا طائلة على الإقتصاد الفرنسي، فاستثمر المستعمر الأراضي

[1] _ Charles Roberts Ageron, L'histoire de l'algérien Contemporaine, éd, P.U.F, 1979, P 552.

[2] _ محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، دراسة سياسية، إقتصادية وإجتماعية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014-2015، ص 102.

[3] _ إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 10.

لصالحه الخاص دون مراعاة صالح البلاد، وينتج فيها ما يعود عليه بالفائدة، مثلا نجد جهات عنابة والجزائر ووهران تم غرسها كروما لإنتاج الأنواع المتعددة من الخمور، و التي تعتبر من أحسن وأجود الأراضي إنتاجا للتمور، حيث بلغ إنتاجها سنويا حوالي 20 مليون هيكتولتر خمرا[1].

خلفت زراعة الكروم القمح كزراعة إستعمارية منذ بداية القرن 19م، رغم أن هاته الزراعة موجودة دائما ضمن النشاط الزراعي الجزائري قبل الوجود الفرنسي[2] .

لذلك نجد إهتمام الكولون والحكومة الفرنسية الشديد بزراعة الكروم، مما أدى إلى تراجع النشاط الإقتصادي التقليدي، وعليه تقلصت المساحات المتوفرة للزراعات الأهلية.

تأثر الأهالي بهذا الإنخفاض لطالما أعتبرت زراعة الحبوب عصب الحياة الاقتصادية للسكان[3].

أما في سنة 1939 إنخفضت مساحة زراعة الكروم من 411000 هكتار إلى 357000 هكتار بفعل سنوات الحرب، وهذا راجع إلى عدة إعتبارات منها تجنيد الشباب العامل في محاصيل الكروم ضمن صفوف الجيش الفرنسي.

شهدت زراعة الكروم أثناء الحرب العالمية الثانية تحول جزئي، من خلال إصدار قانون في 20 أوت 1940، الذي أجبر كل مزرعة كروم تنتج أكثر من 500 هكتولتر أن تخصص 10% من ترابها لمزروعات أخرى، ومن حينها إزدهرت

[1] _ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، د ط، الجزائر، 2010، ص 113.

[2] _ مبخوتة سهام، زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر (1870- 1939م)، قراءة في الواقع والإنعكاسات، مجلة الموافق للبحث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، ديسمبر 2016، ص 272.

[3] _ المرجع السابق، ص 285.

بين صفوف الكروم زراعة الخضر[1]، مع غياب المواد الكيمياوية الضرورية نتيجة للصعوبات وهذا ما أدى إلى تراجع زراعة الكروم الذي لخصها قانون 1940 الذي فسح المجال للمحاصيل الزراعية الاخرى[2]، فمثلا أسعار الفاصوليا نجدها تتراوح ما بين 15 و 20 فرنك للكيلوغرام في حين إرتفعت أسعار الطماطم إلى 14 فرنك للكيلوغرام الواحد أما التين 20 فرنك[3].

الجدول رقم 05 يوضح لنا أسعار بعض المنتوجات الجزائرية خلال الفترة (1939- 1945)، الوحدة: فرنك فرنسي.

المنتوجات	1939	1942	1944	1945
الخبز	10.3	3.70	8.15	8.88
الزيت	6	17	30	36.25
اللحوم	15.30	23.60	17.60	98.15
البن	15.75	22.40	43.30	31.30
السكر	5.60	8.80	10.25	10.90
الطحين	3.65	3.80	9.70	9.30

رضوان عيناد رضوان ثابت، 08 آيار...، المرجع السابق، ص 160.

من خلال الجدول يتضح لنا أن أسعار السلع الأساسية هي في ارتفاع مستمر، فقد تضاعفت ثلاث مرات أسعار الخبز والطحين فيما تضاعفت ست مرات أسعار

[1] _ شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 786.

[2] _ عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 204.

[3] _ محمد شبوب، الإحتلال الفرنسي للجزائر و مسألة إستنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م 13، ع 01، جوان 2018، ص 165.

الزيت واللحم في عام 1939[1]، في حين إنخفض إنتاج مادة الزيت في منطقة القبائل إلى 655000 هكتولتر عام 1940، بعد ما كان يقدر سنة 1939 بـ 2.043.000 هكتولتر[2].

ومن هنا نستنتج أن إنخفاض الإنتاج الزراعي أدى إلى إرتفاع الأسعار مقارنة مع سنة 1930، إرتفعت في 1940 بنسبة 34% أما في سنة 1941 بنسبة 57% وفي سنة 1942 بنسبة 101%، أما في سنة 1943 فقد بلغت نسبة إرتفاع الأسعار إلى 171%[3].

إن كثير من المواد الضرورية كالقمح والشعير والسكر والقهوة، قد إختفت من السوق الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية، لدرجة أنها لم توزع في بعض المناطق لمدة 06 أشهر كاملة[4]، فقد أدى هذا الوضع إلى إنتشار السوق السوداء، حيث استغل بعض الإداريين الفرنسيين إنشغال الأغلبية بالحرب العالمية الثانية، وقاموا بإستخدام سلطاتهم في تشجيع وإستمرار عملية السوق السوداء، بهدف تحصيل وجمع أكثر لرؤوس الأموال على حساب فئة الشعب الفقير[5].

إلى جانب المنتوجات الزراعية إستغلت فرنسا كذلك منتوج الغرس الذي كان موجه للإستهلاك المحلي، فغالبا يحفظ في أكياس لتمويل تجارة القوافل، فهناك

[1] - رضوان عيناد ثابت، 08 آيار 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر، تر، محمد الحام، ط1، منشورات ANEP، الجزائر 2005، ص 160.

[2] _ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 160.

[3] _ سهام مبخوتة، المرجع السابق، ص 285.

[4] _ قدادرة الشايب، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934- 1954، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، الدراسات العليا، جامعة قسنطينة، 2006- 2007، ص 171.

[5] _ سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص189.

أنواع أخرى الجافة كالدقلة البيضاء التي بكثرة في مناطق الشمال وفي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية.

لقد بلغ عدد أشجار النخيل في أقاليم الجنوب خلال فترة الحرب العالمية الثانية 6.350.000 نخلة، بحيث كانت 5000.000 منها في قمه العطاء، وتنتج حوالي 100.000 سنويا خلال سنتي 1940 و 1943، باستثناء موسم 1944 الذي تعرض لإجتياح الجراد، أما السنتين المواليتين قد سجلنا أرقام معتبرة، وجهت كلها للإستهلاك المحلي لهدف دعم وتمويل الجيش من أجل تحرير فرنسا[1].

كذلك إستغلت الثروات النباتية منها: زراعة الحلفاء التي تستخدم في صناعة السلال والسجاد والحبال والحصير وأيضا كأساس لعجينة الورق، حيث تشتغل القبائل العربية كثيرة العدد بقطع الحلفاء والإتيان بها لمراكز التصدير فالمحصول السنوي الذي يبلغ 150 ألف طن يسلم كله لشركة إستعمارية واحدة تعاد تستثمرها عائلة مستعمرة واحدة، ويأخذ العرب مقابل عملهم الشاق ثمنا زهيدا[2].

إستغلت فرنسا المحاصيل الزراعية، إضافة إلى الثروة الحيوانية خاصة رؤوس الأغنام التي تم تصدير الآلاف منها إلى فرنسا وذلك لتعويض العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها في ظل إرتفاع نفقات الحرب العالمية الثانية، حيث إنخفض عددها من 000.6.406 رأس في عام 1939 إلى 2.808.000 رأس سنة 1945 وهذا بسبب الحرب من جهة وكذا سبب التقلبات الجوية، حيث تم تسجيل إضطراب بين برودة قاسية وحرارة مرتفعة خلال سنوات الحرب 1930- 1945، التي أدت إلى تدمير حوالي 80% من الأغنام لنقص وقلة المراعي، كذلك الأبقار

[1] ـ حسن مغدوري، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، المرجع السابق، ص 218.

[2] ـ توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 118.

إنخفض عددها بنسبة 23%، إذ نجد أنه خلال عام 1939 كان عددها يقدر 886.000 رأس، فأصبح في سنة 1945 يقدر بحوالي 683.000 راس[1].

إن المنتوجات الحيوانية لم يستفيد منها الشعب الجزائري لأن الأهالي الجزائريين كان مجرد عمال فقط، بأغلبية المحاصيل والمنتجات تصدر للأوروبيين أما عن أصحاب تلك الأراضي فكانوا لا يملكون حتى قوتهم اليومي[2].

لقد عرفت فترة الحرب إستغلالا مستمرا ومكثفا للغابات، منذ سنة 1939 أصبح التموين البلاد بالوقود، البنزين والغاز أكثر فأكثر صعوبة لأن كل الغابات تعرضت للقلع من الإدارة الإستعمارية وبطريقة مشبوهة، فقد كتب روبير ميقو (Robert Migot) مقالا بعنوان فضيحة في طور العمل حول الغابات و الإستغلال المفرط لها التي كانت توجه إما للمقاولين وإما لخدمة مجهود الحرب[3].

بعدما تعذر على إدارة الإحتلال إستيراد الخشب من أوروبا الوسطى والبلقان بأسعار منخفضة عن السعر المحلي، لجأت إلى الإستنجاد بإدارة الغابات، التي أحصت ما لا يقل عن 600.000 هكتار من أشجار الصنوبر موزعة على مقاطعات[4].

[1] _ قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص 179.

[2] _ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 103.

[3] _ حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 229.

[4] _ نفسه، ص 229.

ثانيا: الإستغلال الفرنسي للصناعة

لم يقتصر نشاط المستعمرين على المجالات الزراعية بنهب الأراضي من الأهالي وإمتلاك الغابات بل إمتد إلى كافة النواحي الإقتصادية الأخرى، فاستثمروا أموالهم في الصناعة والشركات واستغلال المناجم وغيرها[1].

إن الصناعات التي وجدت قبل الحرب العالمية الثانية قليلة تمثلت في آلات النسيج جيء بها من ليون إلى تلمسان سنة 1939 والغريب في الجزائر أنها تعد بلد الماشية والصوف ولم تكن تمتلك صناعة نسيجية، وهي بلد الحلفاء ولم تكن تنتج الورق، وهي بلد منتج للفوسفات ولم تكن تنتج الأسمدة الفوسفاتية بالجزائر، رغم الحاجة الماسة لها في المجال الزراعي.

لذا أصبحت الجزائر تعاني من غياب قاعدة صناعية، وقد عجز القطاع الفلاحي عن إمتصاص اليد العاملة الكثيرة التي تنزح من الأرياف الجزائرية، حيث تعقدت الأمور خلال الحرب العالمية الثانية، وتحولت الجزائر إلى المجاعة بعد تراجع الإتصالات البحرية مع فرنسا بفعل الحرب[2].

عرفت بداية الحرب العالمية الثانية تعدد في مختلف الصناعات التحويلية، وهذا لحاجة الإدارة الفرنسية لمساعدة الجزائر في الميدان العسكري وكذا الميدان الإقتصادي خاصة بهدف التموين [3].

[1] ـ ابراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881- 1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص 143.

[2] ـ دحمان تواتي، جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر (1900- 1954) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ والآثار، بجامعة قسنطينة 02، 2016- 2017، ص 534.

[3] ـ حياة تابتي، المرجع السابق، ص 185.

فالجزائر كانت تمتلك من المواد الأولية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي فقط، في حين نجد أن فرنسا إهتمت بالصناعة الإستخراجية، ومع إندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 حولت فرنسا الكثير من المواد الأولية لنفسها مثل: الحديد، النحاس، الزنك، الرصاص، الوقود، والفوسفات وكذلك بعض المواد الكيمياوية لصالح فرنسا من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي، وإرتفاع تكاليف الحرب خاصة بعد الإجتياح الألماني سنة 1940[1].

لقد حاولت حكومة فيشي عام 1940 تحت ضغط الحرب وتدهور الأوضاع للجزائريين إلى إحداث تصنيع في الجزائر يهدف إلى تشغيل 50 ألف عامل جزائري وخصصت مبلغ قدره حوالي 149 مليار فرنك وهو مبلغ قليل جدا، وكان هدفه دائما هو ربط إقتصاد الجزائر بإقتصاد فرنسا.

كما جرت إستعدادات لإنشاء مصانع للحديد والصلب والإسمنت والزجاج وظهرت بعض المؤسسات مثل معمل الأجر في وهران قبل نزول الأنجلوساكسوني بقليل[2].

تم التسجيل العديد من المشاريع الصناعية في الجزائر خاصة في ظل توقف النشاط الصناعي في فرنسا نذكر بعض المؤسسات منها: مؤسسة الزيوت لزيور "liseur"، تقوم بتصفية الزيوت، كذلك ليندر ويلار "liender Willer"، بالتنسيق مع مؤسسة سانت غوبان "saint Gobain"، مصنع لإنشاء الزجاج بمدينة وهران، في حين شجعت ودعمت إلى إنتشار الورشات لتلبية متطلبات الحرب، للتفكير فقط

[1] ـ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 105.

[2] ـ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، تر، محمد حمداوي وآخرون، ج2، دار الأمة، ص 799.

معظم المواد الخام التي تم الإعتماد عليها في تلك المصانع كانت تستخرج من مناطق الجزائر[1].

لقد خربت العديد من المصانع التي توقفت عن الإنتاج، أما المعامل التي بقيت إستولت عليها القوات الألمانية، مثل ما حدث لمصنع النسيج الذي تحول إنتاجه لصالح النازية[2].

صناعة النسيج تأثرت تأثرا كبيرا بسبب تطور النمط الاقتصادي الجديد المفروض على السكان المسلمين كذلك بسبب المادة الأولية المتمثلة في الصوف قد إنخفض إنتاجها بفعل سيطرة المستوطنين على تربية الأغنام والمتاجرة بها نحو فرنسا وأوروبا، الى الجفاف الذي ضرب البلاد، فإنخفض الإنتاج" الصوف" وإرتفعت أسعاره في الأسواق وفي الأخير تراجعت هذه الحرفة [3].

أما صناعة الأسلحة والحياكة فقد كادت أن تنعدم، فكانت في أيدي السكان الأصليين واليهود إلى حد كبير، فالسلع الجلدية وتصنيع الذهب والفضة والمجوهرات والمفروشات العربية والزخرفة والأسلحة الفاخرة، فمثلا في قسنطينة نجد هذه الأنواع متوفرة، أما الصناعة الأوروبية إعتمدت على الفلاحة كالصناعة في المطاحن ومعامل العجين والأسماك وغيرها[4].

ففي سنة 1940م حسب تقديرات الفرنسيين قدر عدد الدباغين و الورشات الخاصة بالخرازة بـ 314، أما صناعة الحلي رغم الأوضاع التي كانت تمر بها الجزائر

[1] _ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 106.

[2] _ كريمة بن حسين، المرجع السابق، ص 254.

[3] _ عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح، 1919- 1956، مطبعة بابل، الجزائر، (د.ت)، ص 312.

[4] _ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 389.

من الأزمات المتتالية إلا أنهم حافظوا على هذه الحرفة[1]، إلا أننا نلاحظ أن المستعمر الفرنسي قام بإضعافها والقضاء عليها باستيراد مصنوعات مماثلة لها من فرنسا وتوسيعها وهذا ما أدى إلى إفلاس أرباب الحرف الجزائريين وإغلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية[2].

تعمد الإستعمار الفرنسي إلى عرقلة أي حركة صناعية في البلاد الجزائرية، حيث إستغل الأرض وما تحتها لفائدته، فلا فائدة يرجوها من تصنيع البلاد الجزائرية، أي أن التصنيع الجزائري زحم معامل فرنسا وهذا مالا ترضاه دولة الإحتلال، كما أنه غير من وضعية سوق اليد العاملة حيث أغرى العمال الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجور، مقابل تدني الأجور في المجال الفلاحي، ومن هنا نستنتج أن فرنسا لم تهتم بالصناعة في الجزائر لأنها ليست من صالحها، في حين إهتمت ببعض المعامل منها: معمل الزيوت والصابون، وصناعه السجائر وغيرها[3].

وفي سنة 1944 تقرر إنشاء صناعات خفيفة على الأقل التي تسمح بتوفير الإكتفاء الذاتي وتشغيل عدد أكبر من اليد العاملة، تكمن مظاهر الإنتاج الصناعي خلال الحرب العالمية الثانية في الصناعات الأساسية، في الجزائر على سبيل المثال الصناعات الغذائية، الحرف وغيرها[4].

فمنذ بداية الحرب لم نسجل سوى 90 خفاف[5]، نصفهم من كانوا يزاولون نشاطهم و 50 اسكافيا صاحبي عمل مع 250 مرافقا، في حين إندثرت بعض الصناعة

[1] _ عمار بوطبة، المرجع السابق، ص .310

[2] _ رشيد مياد، المرجع السابق، ص 12.

[3] _ حورية طبعه، المرجع السابق، ص 100.

[4] _ حياة تابتي، المرجع السابق، ص 185.

[5] _ الخفاف: جمع خف، صانعي البابوج، أو البلغة بالدارجة.

كالنحاس، لقد أيقظت الحرب العالمية الصناعات التقليدية،[1]، التي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الفلاحة وتربية الحيوانات وهي أنواع كثيرة حسب الجهات والمواد الخام التي تصنع منها مثل: صناعة نسيج الصوف وصناعة الدباغة من الجلود والأدوات الجلدية وصناعة الفحم من الخشب والأدوات الطينية والفخارية[2].

قامت الصناعات التقليدية بصنع أحذية طويلة وسروج وأغطية للجيش وكذلك إزداد إنتاج الحلفاء ومصنوعاتها من أكياس وقفف وحبال وحصائر[3].

يمكن إدراج الصناعات الأساسية في 14 مجموعة وهي كالتالي[4] :

1- الكهرباء	2- الغاز
2- إنتاج مواد معينة	4-صناعات إستخراجية
5- الفحم الحجري	6-تحويل مواد معينة
7- صناعات كيمياوية	8-التبغ والكبريت
9-صناعة الصابون	10-صناعة النسيج
11-صناعة الورق	12-نشر وطبع صناعات مختلفة
13-صناعة مواد البناء	14-البناء والأشغال العمومية

[1] ـ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 806.

[2] ـ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط02، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 403.

[3] ـ المرجع السابق، ص 806.

[4] ـ حياة تابتي، المرجع السابق، ص 186.

كما ذكر لنا جون ليمي في تقريره أن الجزائر كان لها مبادرة في صناعة المحركات والتي تميزت بالتقدم في هذا المجال نظرا لإنتاجها خلال سنة 1939، من 350 الى 400 جرار[1].

نستنتج من خلال ما ورد أن الصناعة في الجزائر كانت بسيطة مقارنه مع الصناعات المتطورة الموجودة في فرنسا هذه الأخيرة ركزت على الصناعات ذات الحجم الصغير، فهي تقوم على قطاعين: قطاع تحويل الإنتاج الفلاحي، وقطاع البناء والأشغال العمومية، لهذا وجهت السلطات الفرنسية أنظارها للصناعة الخفيفة منها الغذائية مثل صناعة الخمور، و صناعة العجائن الغذائية في وهران، سيدي بلعباس، معسكر، تيارت، أما الحبوب التي تقوم بطحن القمح والشعير والذرى مثل مطحنة تلمسان، فترة الحرب 1939- 1945، تطور في الصناعات الجديدة مثل الفواكه المجففة، الأسماك، اللحوم، الشوكولاطة، التبغ، الزيت (زيت الزيتون والزيتون المحلي)، الذي يستخدم كمادة اولية اساسية في الصناعة[2].

أما الصناعات الأهلية المشهورة مثل صناعة الزرابي والثياب الصوفية وتطريز الملابس، والموارد الأساسية لصناعة الأواني من الذهب والفضة والنحاس، كل هذه الصناعات كانت ضعيفة مقارنة بالإنتاج الفرنسي في الجزائر[3].

لذا حارب الإحتلال الفرنسي الصناعات المحلية بكل أنواعها وهذا ما صرحت به الإدارة الفرنسية في المجال الإقتصادي خلال سنة 1944" ليس علينا الشروع في دعم الصناعة في الجزائر لأن ذلك سوف يضعنا في موقف عدائي بالنسبة للصناعات

[1] _ مشري عمر، دهقان عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 51.

[2] _ المرجع السابق، ص 187.

[3] _ محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها وتطورها: أعلامها، م2، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2007، ص 91.

الفرنسية" فالهدف من وراء ذلك هو إبقاء الجزائر مرتبطة إقتصاديا بفرنسا مع المحافظة على إمتيازات المعمرين[1].

إضافة إلى الصناعات الإستخراجية التي إعتمدت عليها فرنسا كثيرا، حيث وجدت فائدة كبيرة في تمويل مصانع فرنسا[2]، نذكر على سبيل المثال مادة الحديد التي تعتبر من أهم المواد المنتجة في الجزائر، حيث بلغ إنتاجه عام 1939 الى 30.557.669 طن، أستخلص منه حوالى 1640.000 طن، من الحديد.

الحديد الخام لم يكن مرتبط باي تصنيع محلي، لذا بقي تابع لمجالات التصريف الخارجي[3].

لقد كانت فرنسا تقوم بإحتكار ومصادرة الثروة المعدنية التي توجه مباشرة من مناطق الإستخراج إلى الموانئ الكبرى مثل الجزائر، وهران، عنابة ومنها إلى فرنسا وأوروبا أما المصانع التي كانت موجودة بجانب المدن التي تستخرج منها المواد الأولية مثل مصنع الفوسفات بقسنطينة ومصنع الحديد بالبابور[4].

في حين تراجعت الصناعات الإستخراجية وتطورت الصناعات التحويلية، خاصة الغذائية، وهذا ما أدى إلى إرتفاع الأسعار خاصة على الجزائريين الذين لم

[1] ـ رشيد مياد، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900- 1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بوزريعة، 2014- 2015، ص 11.

[2] ـ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ" الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962"، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص 333.

[3] - عبد اللطيف إبن أشنهو، المرجع السابق، ص 162.

[4] ـ أندري بريتان وآخرون، المرجع السابق، ص 419.

تستوعبهم المؤسسات الصناعية بشكل كبير وهذا ما يفسر إنعدام الصناعة القادرة على إمتصاص اليد العاملة في الجزائر[1].

لقد وضعت حكومة فيشي مخطط لتصنيع شمال إفريقيا بمساعدة ألمانيا وشرعت في البحث عن البترول في الصحراء وعن الفحم وزرع القطن[2].

ففي سنة 1941 استخرجت حكومة فيشي مشروعا قديما من الصناديق يعود إلى الجمهورية الثالثة، وهو عبارة عن مشروع سكة حديدية عابرة للصحراء تربط إفريقيا السوداء بإفريقيا الشمالية.

كلف" بيتان" شركة " المتوسط- النيجر" لإنجاز هذا المشروع الضخم الذي يصل إلى المناجم الحديدية والفحم[3]، إلا أن هذه السياسة لم تكن نتائجها إيجابية بالنسبة للسكان فقد أوقعت البلاد في أزمة إقتصادية حادة، من نتائجها الحرمان من المواد الأولية التي سيطرت عليها فرنسا خلال سنتي 1940 و 1942[4].

حاولت بعض الشركات التكيف مع هذا الوضع الصعب، نجد شركة " لافارج" للإسمنت برفع إنتاجها في الرايس حميدو والشلف، حيث إنتقل الإنتاج من 125 ألف طن خلال سنة 1940 إلى 150 ألف طن في سنة 1941.

أما بالنسبة للإنتاج الزراعي تم إنشاء وحدات صناعية غذائية تختص في حفظ الخضر، اللحوم، الأسماك وإنتاج الزيت وتعليبه وإنتاج الصابون[5] .

---

[1] _ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830- 1954)، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 255.

[2] _ إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 11.

[3] _ حنان بوعشة وحسام جدي، السياسة الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ والآثار، جامعة تبسة، 2015- 2016، ص 46.

[4] _ إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 11.

[5] _ دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 537.

ثالثا: الإستغلال الفرنسي للتجارة

إلى جانب الصناعة والزراعة سيطر الأوروبيون على التجارة الداخلية وهذا بمساعدة البنوك والشركات الفرنسية الكبرى، فمع نهاية القرن التاسع عشر أصبحت سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية وموردا حيويا لجلب المواد الخام التي تحتاجها فرنسا[1].

القطاع التجاري هو الآخر تأثر بظروف المواجهة العسكرية الثانية، فعلى المستوى الخارجي إستمرت سلطات الإحتلال في تصدير المواد الأولية الخام زيادة إلى ذلك المواد الإستهلاكية نحو مدن مارسيليا، بهدف تعويض الخسائر والنقائص المسجلة أثناء الحرب العالمية الثانية.

بلغ وزن الصادرات الجزائرية في سنة 1940 حوالي 3492 طن، في حين إنخفضت عام 1941 إلى 576 طن، وهذا راجع إلى إنهزام فرنسا أمام قوات الألمان " هتلر"، أما في سنة 1944 إرتفعت إلى 2000 طن، وعليه يتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية قدرت بحوالي 5200 مليون فرنك في سنة 1939، ليرتفع عام 1941 إلى 7590 مليون فرنك، أما سنة 1943 فقد بلغت 920 مليون فرنك، خلال الحرب نلاحظ أن الفرنك الفرنسي إنخفض مقارنة بما كان عليه سنة 1938[2].

لقد شهدت بداية الحرب العالمية الثانية إنخفاضا في المبادلات التجارية ويعود ذلك إلى كون الحرب إندلعت في بداية الثلث الأخير من السنة، ففرنسا لم تدخل الحرب فعليا، وهذا ما أدى إلى عدم تأثرها بالمبادلات التجارية، لكنها إستحوذت

[1] ـ رشيد مياد، المرجع السابق، ص 11.

[2] ـ شايب غزواني قدادرة، المرجع السابق، ص 171.

على جل الصادرات و الواردات الجزائرية خلال السياسة الاستعمارية الإقتصادية المطبقة وفرض الإتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا[1].

الجدول رقم 09: يبين لنا قيمة المبادلات التجارية الخاصة بين الجزائر وفرنسا خلال سنة 1939

الوحدة: آلاف الفرنكات.

	مواد حيوانية	مواد نباتية	مواد معدنية	منتوجات مصنعة	المجموع
الواردات	191064	6351025	235320	1414082	3475591
الصادرات	256654	3687165	87686	108257	4139744

عمر المقدم، تجاره الجزائر...، المرجع السابق، ص 30.

من خلال الجدول يمكن أن يظهر لنا أن فرنسا تحتل المكانة أو الصدارة الأهم في المبادلات التجارية الجزائرية، حيث إستحوذت على 3475591 فرنك من مجموع الواردات الجزائرية المقدرة بـ 4481374 فرنك، وبالتالي نستنتج أن التجارة الخارجية الجزائرية الكلية بنسبة 75% من الواردات و 84% من الصادرات نحو فرنسا[2].

أما بالنسبة لقيمة الموارد النباتية من الصادرات تمثلت بنسبة 89%، أما فيما يخص الصادرات الحيوانية بنسبة 6% والمواد المعدنية 2% أما المنتجات المصنعة بنسبة 3%.

[1] ـ جمال قنان، قضايا ودراسات في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 191.

[2] ـ عمر المقدم، تجاره الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص 30.

أما بالنسبة للواردات خلال سنة 1930 بلغت نسبة المنتوجات المصنعة 69%، المواد المعدنية 7%، أما بالنسبة للمواد النباتية 18%، أما المواد الحيوانية 06%، نلاحظ أن صادرات الجزائر نحو فرنسا سنة 1939 تميزت بغلبة المواد النباتية التي كانت للخمور والحبوب حيث قدر الإنتاج الزراعي بـ :

المسلمون: قيمه 47 مليار من الفرنكات.

الأوروبي: قيمه 91 مليار من الفرنكات[1].

لقد كانت طبيعة العلاقات التجارية الجزائرية ترتبط إرتباطا وثيقا بالأسواق الصناعية وخاصة الأسواق الفرنسية، حيث سيطرت الإدارة الفرنسية على الوضع المالي والجمركي على تجارة الأسواق الجزائرية الخارجية.

أما بالنسبة إلى طبيعة العلاقات التجاريه فرنسا مع مستعمراتها كانت في إطار عقود مبرمة مع الدول الأخرى، تمثلت في عقود الدفع وعقود تجارية وفي بعض الأحيان عقود مالية، الهدف من هذه العقود الثنائية فطبيعتها تحدد نوعية التبادل أي توزيع سلعي[2].

إن المواد المصنعة أو المواد الأولية أصبحت في نقص شديد بسبب المواد الضرورية الداخلة في عملية الإنتاج كذلك مصادرة وسائل النقل وتقنين الفحم والبترول والكهرباء إلى عرقلة السير الطبيعي للإنتاج وهذا ما إنعكس في إنخفاض الإنتاج الصناعي الفرنسي أدى إلى إنخفاض مستوردات الجزائر منه.

[1] ـ جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، د ط، د ن، د ب، د س، ص 12.

[2] ـ عبد الرحمن رزيقي، التجارة الخارجية صادرات الجزائر فيها بين الحربين العالميتين، دط، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص 41.

الجدول رقم 10: مؤشر الإنتاج الصناعي في فرنسا خلال 1941-1945[1]

السنوات	1941	1942	1943	1944	1945
الصناعات الغذائية	75	69	66	57	-
الصناعات الجلدية	48	44	38	27	35
صناعة النسيج	44	35	28	-	36
صناعة الورق	53	50	44	26	33
صناعة مواد البناء	72	60	46	34	47
الإنتاج المنجمي	65	55	60	32	35
الصناعات الكيميائية	44	38	31	17	29
المؤشر العام	65	59	54	41	-

حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 240.

كانت الجزائر تصدر في سنة 1940 حوالي 570 ألف برميل من الخمر، لكن مشكلة النقل لم تسمح إلا بتصدير 130 ألف برميل أما بالنسبة للقمح الذي صدرت منه 31 ألف طن من بين 83 ألف طن[2].

أما في سنة 1941 صدرت الجزائر ما يقارب 4800.000 هكتولتر من الخمور إتجاه فرنسا، لكن سرعان ما تراجعت هذه الأرقام في عام 1942، فالخمور تعتبر من أهم الصادرات الغذائية من حيث العائدات المالية للجزائر، فقد إنخفض تصدرها من 4.023.500 هيكتولتر خلال سنة 1942، إلى 389.100 في عام

[1] ـ عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 41

[2] ـ حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 240.

1943، الجدول رقم 11 يبين تطور صادرات بعض المنتجات في الجزائر 1942-1945.[1]

السنوات / المواد	1942	1943	1944	1945
الحلفاء	196.3	8.1	0.7	71.8
التمور العادية	4.023.500	389.1	597.3	1.588.4
الفوسفات الطبيعي	3.131.9	186.3	1.926.5	3.164.0
الحديد	4.626.6	4.437.9	7.657.2	13.650.9
القمح	846.7	30.5	63.7	-
التمور	168.4	14.9	13.1	32.8
التين المجفف	61.2	0.7	0.3	2.6

شارل روبير أجيرون، الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 786.

أما بالنسبة لمعادن الحديد، النحاس، الزنك، الرصاص، النيكل وغيرها من المواد الكيماوية، منذ إندلاع الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1942 حافظت على إستمراريتها في الأسواق الفرنسية، سنة 1838 بلغ حجم الصادرات إلى 5640 مليون فرنك، سرعان ما تراجعت إلى 5200 مليون فرنك خلال سنة 1939، وإلى 7590 مليون فرنك في عام 1941، ثم إستقرت في عام 1943 بحوالي 920 مليون فرنك[2].

[1] ـ عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 46.

[2] ـ شارل روبير أجيرون، الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 786.

لقد قامت إدارة الإحتلال الفرنسي بربط تجارة التمور والإنتاج المعروض للبيع والنقل، خاصة في منطقة بسكرة وتقرت بهدف ضمان التموين العادي أثناء الحرب، فقبل الحرب العالمية الثانية كانت التجارة الخارجية تتم بصفة حصرية مع فرنسا، أما أثناء الحرب أي فترة 1939- 1945 ركزت الإدارة عملها من خلال فرض رسوم على مختلف المنتجات، في الواقع عرف سوق التمور تنظيم من خلال سلسلة من التعديلات على طول فترة الحرب، لأنها تعتبر من الأسواق الداخلية التي إعتمدتها الإدارة في دعم الجيش و الميتروبول أثناء الحرب، فالجدول رقم 12، يبين كمية إنتاج التمور خلال السنوات 1938-1948

الوحدة: القنطار[1].

السنوات	الكمية (القنطار)
1938	886.118
1944	1.330.836
1948	955.784

حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 238.

من خلال الجدول يتضح لنا حجم الصادرات من التمور قد وقفت عند عتبة 20 ألف قنطار سنة 1901، أما في سنة 1940 وصل إلى 225 ألف قنطار.

[1] _ حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 238.

نلاحظ إسهام كبير وإقبال واسع على التمور أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى إرتفاع محسوس للأسعار، فالجدول رقم 13 يوضح أسعار التمور ذات الجودة (دقلة نور)، الوحدة: قنطار فرنك فرنسي[1].

السنوات	سعر القنطار بالفرنك الفرنسي
1939	350
1940	950
1941	1.075
1942	1.782
1943	1.813
1944	1.866

حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 244.

أما إحتكار الأوروبيين للتجارة الداخلية فقد إنطلقت حركة إنتاج واسعة في كل الملحقات من أجل تنمية الزراعة التي تعطي مردودا فوريا، مثل الصناعات التقليدية التي إتجهت نحو مجاراة مقتضيات الحاجة التي يمليها الواقع فمثلا ملحقة عين الصفراء مشهورة في خياطة الملابس وصناعة الأحذية، كما عرفت مدن الجزائر، قسنطينة، تلمسان إنتعاشا متزايدا في مردود الصناعات التقليدية التي كانت توجه منتجاتها لخدمة الجيش وتمويل الأوروبيين[2].

[1] _ حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 244.

[2] _ حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 245.

في حين شملت أزمة التموين كل المواد دون إستثناء الأساسية والكمالية الغذائية والغير الغذائية المنتجة محليا والمستوردة وهذا ما أدى إلى إعتماد نظام الحصص والبطاقات التموينية الذي أصدره الماريشال " بيتان" من أجل التنظيم والتأطير لعملية التمويل للمواد الاستهلاكية اليومية[1].

لقد تدهورت الأوضاع الإقتصادية خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية بالمواد الاستهلاكية وهذا ما أدى إلى بروز " السوق السوداء"، فكانت هناك بعض المواد تباع بسرعة وبأسعار مرتفعة لمن يستطيع، فمنذ سنة 1942 مثلا تضاعفت قيمة اللحوم والبيض والسكر في بعض المناطق من مرتين إلى خمس مرات[2].

لقد فرض على أرباب العائلات الإستنجاد بالسوق السوداء لتلبية حاجياتهم، لأن هناك عدد كبير من المواد لا تتوفر في الأسواق وتسجل في المقابل نقص واضح في الأسواق الرسمية[3].

[1] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 189.

[2] _ عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 55.

[3] _ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008، ص 897.

جدول رقم 14: مقارنة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

الوحدة: فرنك فرنسي[1].

السعر / المواد	الرسمي	في السوق السوداء (أفريل-جوان 1944)
لحم البقر (كلغ)	72 ف	250-150 ف
حليب (ل)	4.60 ف	30-12 ف
زبدة (كلغ)	78 ف	600-450 ف
بطاطا (كلغ)	3- 5.70 ف	30-22 ف
بيض (حبة)	3.60 ف	10-8 ف
زيت (ل)	50 ف	1000 ف
فحم (كلغ)	46 ف	1300 -500 ف

عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 56.

[1] ـ عمر لمقدم، المرجع السابق، ص 56.

الفصل الثالث

إنعكاسات السياسة الفرنسية على الاقتصاد الجزائري والمواقف المختلفة منه

أولا: تأثير السياسة الفرنسية على الاقتصاد الجزائري

ثانيا: المواقف المختلفة من السياسة الإستعمارية إتجاه الاقتصاد الجزائري

أولاً: تأثير السياسة الفرنسية على الإقتصاد الجزائري

لقد أثرت السياسة الإستعمارية الجائرة التي إرتكبتها في الجزائر إنعكاسا كبيرا على الوضع إقتصادي من زراعة وتجارة وصناعة، وبدوره أثر سلبا على المجتمع، حيث عمل الإستعمار على تحطيم البنية الاجتماعية للجزائريين عن طريق استعمال الأساليب الدنيئة للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من ممتلكات الشعب الجزائري، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية وتحقيق سياستها الإستطانية[1].

فقامت هذه الأخيرة بتجريد الفلاحين من أراضيهم، وهذا ما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية التي أخذت تظهر على حواف المدن، وقد شهدت إكتظاظا سكانيا بسبب تدفق المهاجرين الجزائريين الذين جردوا من أراضيهم وممتلكاتهم، وهذا ما أدى الى انتشار الفقر، ويرجع ذلك الى استغلال الإدارة الفرنسية (الكولون) للمحاصيل الزراعية، وقاموا بتصدير الفائض منه الى الدول الأوربية[2].

ومنه إضطرب إقتصاد الفرد الجزائري جراء الحرب التي أنجر عنها إنخفاض الإنتاج بكل انواعه، فمواسم الحصاد كانت ضعيفة في الأرياف خلال سنة 1943-1944، حيث أشار تقرير قازاني سنة 1945 إلى نقص السلع الأساسية كالقمح والشعير والثروة الحيوانية كالمواشي والأنعام.

لقد تركت الإصلاحات والقوانين والمشاريع الفرنسية أثرا كبير على المجتمع الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية حيث إستفاد الأوربيين من تلك القوانين في

[1] ـ شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: سليم المنجي وآخرون، ط2، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1976، ص 44.

[2] ـ مخطارية بختاوي، التحولات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه قسم التاريخ جامعة وهران، 2011-2012، ص 338.

شتى المجالات لكن الشعب الجزائري تضرر منها، حيث إنخفض مستواهم المعيشي، وزاد الفقر وإنتشرت البطالة وضعف الدخل الفردي لدى الجزائريين[1].

1- المجاعة والفقر:

لقد عانت الجزائر من سوء الأحوال الإقتصادية، بسبب إنخفاض الواضح في عملية تخزين الحبوب، التي تعتبر هي اللب الغذائي للشعب، وأدت عملية تقنين الإستهلاك وتنظيم التوزيع إلى ارتفاع الأسعار وندرة السلع في الأسواق من جراء (سيادة السوق السوداء)[2]، نتج عن ذلك عدة أزمات خلال الحرب العالمية الثانية من سنة 1940 إلى غاية 1945، تعرضت الجزائر لأزمة إقتصادية خانقة، تسبب في مجاعة كبيرة خاصة بمنطقة الأرياف، وهذا نتيجة الجفاف الحاد الذي إستغرق حوالي خمس سنوات، من خلال إجتياح كثيف للجراد الذي قضى على اليابس والأخضر، فهذا ما جعل الجزائريين في حالة يأس من وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية وإشتدت وطأة الإستعمار الفرنسي عليهم، وقنوطهم من حدوث معجزة تخلصهم من مخالب الاحتلال الفرنسي[3].

إضطر الكثير من الفلاحين في بعض الجهات الوطن إلى التخلص من سوء أحوالهم الاجتماعية إلى بيع أراضهم بالهكتارات مقابل شيء من القمح، حيث تشير الإحصاءات إلى الأرقام التالية 80% من السكان باعوا اكواخهم وأمتعتهم لشراء

[1] ـ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، دار الأمة، 2008، ص 897.

[2] ـ سعد طاعة، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها 1945-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014، ص 17.

[3] ـ حورية طبعة، المرجع السابق، ص 169.

الغذاء، و90% لا يملكون حتى دجاجة ولا معزة ولا نعجة، فكل عائلة عليها تقديم كيلوغرامين من الصوف للحصول على حصة تموين.

ففي بعض الأحيان نجد أن العمال الفلاحين كانوا يأكلون الجذور التي تعلفها الأبقار، ويلبسون ثيابا رثة، لقد وصف لنا الكاتب الفرنسي "ألبرت كامي " الذي جاب البلاد القبائل ما بين جوان 1939، من خلال التحقيق الذي أجراه بالمنطقة والذي نشر في صفحة "الجزائر الجمهورية " تحت عنوان بؤس القبائل في صفحات "Misère de Kabylie"، يروي لنا: "في صبيحة أحد الأيام رأيت في تيزي وزو أطفالا يتعاركون مع الكلاب على القمامة[1]، من هنا يمكن أن يقع المرء متسائلا عن سبب وقوع المجاعات والأوبئة القاتلة، فالجواب عن هذا السؤال يجيبه لنا مصطفى خياطي في كتابه "الأوبئة والمجاعات في الجزائر"، لقد إنتشر الفقر المدقع في أوساط الجزائريين الذين فقدوا كل شيء بدءا بالممتلكات، وصولا إلى اليد العاملة في أبنائهم (20- 40 سنة)، الذين أرسلوا إلى جبهات القتال في حرب لا تعنيهم[2].

المجاعة تركت أثر كبير في نفوس الجزائريين بأي حال من الأحوال لا يجب ان نلقي اللوم على الفلاحين الذين أجبروا على ترك أراضيهم، أو بيعها للكولون.

لقد وصف لنا الدكتور " توماس" الذي عمل في مستشفى الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية من خلال شهادته التي أدلى بها لجريدة " فرانس أو بسرفاتور" التي جاء فيها "لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة وقد رأيت فرقا من الأطفال في ثياب بالية، يجنون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة، أو بيع الجرائد ومسح

[1] ـ عبد السلام عكاش، تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب إنتفاضة 08 ماي 1945، مجلة العلوم الاجتماعية، ع: 21، ديسمبر 2015، ص 91.

[2] ـ مصطفى الخياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع وحدة الطباعة رويبة، 2013، ص 113.

الأحذية[1]، وهذا راجع إلى سبب غياب رب العائلة إما بسبب تجنيد في الحرب لصالح فرنسا، أو موته أو عدم قدرته عن العمل فتحتم على الأطفال فعل ذلك، حيث أصبحت 60% من العائلات تعاني من الجوع والمرض، و 50% من الأطفال يموتون قبل السنة الخامسة بسبب إنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، حيث يقول الدكتور فرنشي "Frenchi " أننا ندفن الأطفال، الأمهات، الشيوخ الذين ماتوا بسبب الجوع، بمنطقة الجلفة أين حضرنا التجمع هؤلاء البؤساء بحثا عن العمل، واسعة منهم، وتسبب ذلك في إرتفاع عدد الوفيات في ظل ندرة العلاج والدواء[2].

كذلك ذكر أحد الدكاترة أنه " أثناء جني الكروم إلتقيت بعمال مزارعون يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل حيث كانوا ينامون في الليل داخل الحفر و يتغذون ببعض حبات التمر أو من العنب..."، حيث قال أنه كان متواجد في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، لقد كانت المجاعة تقتل الآلاف من الناس، وقد شاهدت القمع المروع الذي تسبب في موت 60 شخص.

لقد أدى هذا الوضع إلى تدهور السواد الأعظم من الشعب الجزائري، ففي بعض الأحيان تجدهم يقتاتون من الأعشاب وشرب مياه مصدرها الآبار المعفنة[3].

بعد تحول ظروف الفلاحين ظهر في الأرياف الجزائرية فلاحون من غير أرض، وفلاحون بدون عمل تماما، مما أدى إلى إنتشار الفقر والمجاعة المدقعة، ظهرت كذلك أنواع كثيرة من الأمراض القاتلة[4].

---

[1] _ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 109.

[2] _ خيرة بوزكري، الأوضاع الإجتماعية في الجزائر 1945- 1954، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016، ص 83.

[3] _ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 189.

[4] _ مصطفى الخياطي، المرجع السابق، ص 216.

أغلب بلدان المغرب العربي قد عاشت حالة الفقر والمجاعة والأوبئة والأمراض، حيث عثرت على وثيقة للحزب الشيوعي تحلل أسباب الوباء وإرتباطه بالسياسة المنتهجة في دول المغرب العربي نجد فيها: " منذ أربع سنوات يتعرض الأهالي في الجزائر وتونس والمغرب للمجاعة والتيفوس، فالمنطقة كلها عارية جائعة، فالملايين من الرجال والنساء والأطفال لا لباس لهم سوى الخرقة وأكياس المواد الغذائية يسترون بها عوراتهم، في كل أسرة يتداول ثلاثة أو أربعة أشخاص على ثوب واحد عندما يضطرون للخروج من البيت"[1].

2- إنتشار الأمراض والأوبئة:

نظرا للظروف الإقتصادية الصعبة والتي عاشها الجزائريون خلال سنة 1941 إنعكست سلبا على صحتهم، فانتشرت الأمراض والأوبئة وعلى رأسها مرض السل (Tuberculose)، حيث عرف إنتشارا واسعا بين العمال في المدن، فقد ذكر لنا ليفي فالانسي (Levy valenci)، سنة 1946 بأن عدد الجزائريين المصابين بالسل خلال عهد حكومة بيتان وصل إلى أكثر من 25000 ألف شخص مصاب وهذا بسبب سوء التغذية وتناول الجزائريين للنباتات غير صالحة للتغذية فأصيب الكثير منهم بأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الجهاز الصدري وكذا أمراض الملاريا[2].

إلى جانب ذلك ظهر مرض التيفوس (Typhus)، أو ما يسمى بالحمى الصفراء التي أصابت عدد كبير من السكان، إذ تشير الكتابات التاريخية حول عدد

[1] ـ المرجع السابق، ص 217.

[2] ـ جيلالي صاري، محفوظ قداش المقاومة السياسية (1900- 1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 209.

المصابين بها، المرض خلال سنة 1941 فقد بلغ حوالي 200 ألف حالة، ثم إرتفع في سنة 1942 إلى 233.380[1].

فقد حاولت الحكومة الفرنسية بقياده الحاكم العام ماكسيم ويجان (Maxim Weygand)، إيجاد علاج أو دواء لهذا المرض خوفا من إنتشاره وسط المستوطنين، فقد جربت العديد من اللقاحات على المصابين وخاصة في مقاطعة قسنطينة، فأغلب الممرضين والأطباء جندوا في الحرب العالمية الثانية، حيث إستمرت الأعراض في الإنتشار حتى بعد زوال الحلفاء في نوفمبر سنة 1942[2].

إن ظروف الحرب العالمية الثانية قد أعادت موجة ثانية لوباء الطاعون (la peste)، ففي سنة 1940 سجلت 11 إصابة بمدينة الجزائر، أما في فترة ما بين 1942 و 1943 نلاحظ فترة خمود رغم الظروف القاسية نتيجة الحرب والحصار، أما في سنة 1944 نسجل 99 حالة مؤكدة[3]، ليتلاشى قليلا خلال سنة 1945 فلم يسجل سوى 11 حالة.

أما بالنسبة لانتشار مرض الجذري (La variole)، فخلال الحرب العالمية الثانية سجلت حوالي 1934 حالة إصابة في سنة 1941 نتيجة الظروف الإجتماعية والاقتصادية وظروف الحرب التي اتبعتها المجاعة فأودت بحياة عدد كبير من السكان، أما في سنة 1942 سجلت 1093 حالة جذري، وفي سنة 1943 إنخفض عدد الإصابات التي بلغت إلى 1811 حالة، ثم في عام 1944 بلغت نسبة الإصابات إلى 1084 حالة، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الوباء في تناقص تدريجي

[1] ـ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، ص 74.
[2] ـ بشير بلاح المرجع السابق، ص 75.
[3] ـ مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 62.

فإبتداءا من سنة 1946 لوحظ تراجع كبير لعدد الإصابات بمرض الجدري وذلك لتعميم التلقيح ضد الجذري وتشديد المراقبة والحث على الإبلاغ في حال وجود حالات غير ملقحة[1].

التيفويد-Typhoïde: لقد كانت المياه الصالحة للشرب من نصيب الفرنسيين، حيث نجد أن الإدارة الفرنسية قامت بتوطين الأوروبيين، أين وجد الماء العذب الصالح للشرب وفي نفس الوقت إستبعد الجزائريين وحاصرهم في مناطق جرداء قاحلة لا يوجد بها ماء، تكثر فيها المستنقعات التي خلفتها المعارك الطاحنة والطوابير الجهنمية، وعليه إرتفع عدد المصابين بمرض التيفويد والسبب في ذلك راجع إلى الدمار الذي ألحقه جنود الإحتلال بجميع مرافق الحياة في المدن الخارجية وأريافها، فخلال فترة الحرب العالمية الثانية نسجل إنتشار وباء تيفويد بكثرة خلال السنوات التالية 1940، 1942، 1943، فاقت عدد الإصابات إلى 2000[2].

[1] ـ يمينه مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي 1830- 1962، أطروحة لنيل الدكتوراه، في الدكتوراه في تاريخ الحديث في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2017- 2018، ص 227.

[2] ـ نفسه، ص 228.

الجدول رقم 15: يوضح انتشار وباء التيفويد خلال الحرب العالمية الثانية، الوحدة، إصابة[1].

السنـــــة	عدد الإصابات
1939	671
1940	1102
1941	1751
1942	2470
1943	2035
1944	1260
1945	1839

يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص 231.

[1] _ يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص ص 230-231.

الجدول رقم 16: يبين لنا أهم الأمراض المعلنة في الجزائر ومدى خطورتها سنة 1945 إلى غاية 1954[1].

الوحدة: إصابة

المرض / السنوات	التيفوس	الجذري	الحصبة	التيفوئيد	الدفتيريا	حمى المستنقعات	جروح المعدة
1945	1115	51	1034	1956	525	151	625
1946	885	2	567	2451	522	3156	223
1947	506	-	533	1705	652	44	311
1948	206	-	422	1005	805	43	291
1949	99	-	314	930	577	5	199
1950	118	-	146	1030	805	3	105
1951	107	-	102	853	577	22	10
1952	86	-	86	891	581	2	3
1953	55	-	56	776	600	-	2
1954	29	-	67	594	494	-	-

بشرى العايب وكنزة حمودي، دور المجندين...، المرجع السابق، ص 105.

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 1945، بدأ فيها إنتشار الأمراض الخطيرة، وهذا راجع إلى سوء الأوضاع المعيشية وغياب الطب والأدوية

[1] ـ بشرى العايب وكنزة حمودي، دور المجندين في الحرب العالمية الثانية من 1939-1945، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019-2020، ص ص 104-105.

والخدمات، ومع ذلك ظهر مرض العيون الفتاكة، الذي كان يحصد 80 ألف من السكان سنويا، بالإضافة إلى أمراض أخرى[1].

3- النزوح الريفي

لقد أدى النزوح الريفي نحو المدن الذي خلق أزمة سكن من خلال إنعدام الحلول المجدية والتي تمخض عنها بناء أحياء القصديرية و الأكواخ التي تنعدم فيها أدنى شروط الحياة، في حين نجد أن الأوربيون كانوا يعيشون في الأحياء الراقية ذات الطبقة البرجوازية، حيث تتوفر في تلك الأحياء جميع شروط الحياة الرفاهية، فقد ظهرت الأحياء القصديرية سنة 1926و1930،أما في سنة 1938 نجد أن أكثر من 16 حي بالجزائر العاصمة، وفي سنة 1947 وجد 58 حي قصديري، هذا الإرتفاع في عدد الأحياء القصديرية والأكواخ يعطي لنا فكرة عن مدى تدني المستوى المعيشي في ظل إستغلال الإدارة الفرنسية للجزائريين من ناحية الموارد البشرية والاقتصادية لصالح فرنسا[2].

4- الهجرة:

إن الأوضاع المزرية التي مر بها الجزائريون أثناء فترة الحرب العالمية الثانية إلى هجرة العديد منهم نحو أوروبا، نتيجة للسياسة الإستعمارية الفرنسية والإجراءات التعسفية المتخذة ضد الأهالي، سواء من الناحية السياسية والإجتماعية والإقتصادية بصفة خاصة، التي أدت إلى عملية الهجرة[3]،

[1] ـ بشرى العايب وكنزة حمودي، المرجع السابق، ص 105.

[2] ـ خيرة بوزكري، المرجع السابق، ص ص 80-81.

[3] ـ سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا 1936-1956، دار هومة، 2001، ص 33.

فالهجرة هي عبارة عن إنتقال الأفراد أو الجماعات من مكان الإقامة الطبيعية إلى مكان أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة من أجل البحث عن الكسب والعيش، يمكن أن نميز أنواع وأنماط للهجرة ، إما تكون إختيارية أو إجبارية ،أما من ناحية الأنواع فهناك الهجرة الداخلية و الهجرة الخارجية[1].

فالهجرة كانت لها أسباب أو دوافع ،من بينها الجانب الاقتصادي ، حيث نجد أن اليد العاملة فاقت فرص العمل المتوفرة ،وبذلك توفرت الظروف الطاردة للقوة العاملة[2] ، كذلك ارتفاع الأجور في فرنسا وإنخفاضها في الجزائر .

نزع الأراضي من أصحابها الشرعيون وتسليمها إلى الأوروبيون وبذلك فقد الجزائريون أراضيهم وتحولوا إلى أجراء، وإلى أيدي عاملة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين، حيث شجعت حكومة الجمهورية الثالثة حركة الإستطان في الجزائر وتوزيع الأراضي على القادمين الجدد وصادرت مساحات واسعة من أجود الأراضي الزراعية حيث بلغت حوالي نصف مليون هكتار[3].

كذلك من أسباب الهجرة للجزائريين نحو الخارج ثقل الضرائب، فكان الجزائريون لا يدفعون الضرائب القانونية، ولا الضرائب الدينية مثل (الزكاة والعشور)، وكذلك ضريبة السخرة.

إستخدام الآلات العصرية في المجال الفلاحي، الذي ترتب عنه قلة مناصب العمل، لأن أبناء الريف الجزائري قد تعودوا على حرث الأرض والإستفادة من خيراتها، فهجرة الشباب الجزائريين إلى أوروبا قد ساعد فرنسا على التمتع بالإستقرار

[1] ـ المرجع السابق، ص 34.

[2] ـ عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 159.

[3] ـ عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 35.

السياسي والتقليل من التوتر والعيش في حالة سلم، لأن بقائهم في البلاد قد ينتج عنه تمرد ضد فرنسا[1].

لقد ذكرنا أهم الأسباب أو الدوافع لهجرة الجزائريين، فقد حاول بعض الأوروبيون تجاهل تلك الأسباب التي تم ذكرها سابقا، في حين يؤكدون أن السبب الجوهري للهجرة هو إختلال التوازن بين الزيادة المطردة لعدد سكان الجزائر وبين الثروة في البلاد من موارد مختلفة، فالمؤرخون الأوروبيون لا يحملون الإستعمار الفرنسي تبعية ما آل إليه الفلاح الجزائري من الفقر وسوء الأحوال المعيشية[2].

لقد بلغ عدد المهاجرين الفارين نحو فرنسا خلال سنة 1939، حوالي 72.000 جزائري من بين 82.000 شمال إفريقي، ومنهم 10 ن فقط، معنيا بالتجنيد، لذلك إضطر معظمهم للعودة إلى الجزائر، خاصة بعد الاحتلال الألماني.

الذي أعد مشروعا لإستجلاب 300.000 من شمال إفريقيا لتغطية العجز في اليد العاملة، أما في فترة 1940 بلغ عدد المهاجرين إلى 1300 شخص مقابل عودة 72624 مغترب، ففي هذا الوقت نشاهد ندرة كبيرة في الموارد الغذائية في ظل الكارثة التي سجلها محصول 1940.

أما في سنة 1945 سجل ارتفاع كبير ومحسوس لعدد المهاجرين حوالي 40.000[3].

[1] ـ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 120.

[2] ـ عمار بوحوش، العمال الجزائريون، المرجع السابق، ص 19.

[3] ـ حسان مغدوري، المرجع السابق، ص 275.

الجدول رقم 17: يبن لنا عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

الوحدة، شخص

السنة	عدد المهاجرين
1939	24.419 شخص
1940	13.974 شخص
1941	3.083 شخص
1942	13.773 شخص
1943	-
1944	-
1945	577 شخص

سعيد بوزيان دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، ص 12.

نستنتج أن الهجرة لم تكن غاية في حد ذاتها، بل كانت الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الجزائر وهذا نتيجة الأوضاع السيئة التي أصبحت عليها البلاد، من خلال إستغلال فرنسا للموارد الاقتصادية لصالح حروبها[1].

ملاحظة: خلال سنتي 1943 و1944 توقفت الهجرة بسبب إشتداد الحرب.

[1] ـ بشرى العايب وكنزة حمودي، المرجع السابق، ص 101.

خلاصه الفصل:

نستنتج مما سبق أن السياسة الإستعمارية التي طبقت على الجزائريين خاصة في المجال الاقتصادي أثر سلبا على الجزائريين من خلال تدني المستوى المعيشي ونقص اليد العاملة، مما أدى إلى الهجرة بهم نحو الخارج، كذلك شهدت ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن مما ساهم في إنتشار البطالة والفقر وبالتالي إنتشار الأمراض والأوبئة في المجتمع الجزائري.

ثانيا: المواقف المختلفة من السياسة الإستعمارية اتجاه الاقتصاد الجزائري.

1- أحداث 08 ماي 1945

إن بداية أحداث (مجازر 8 ماي 1945) تعود خلفياتها إلى التطورات الحاصلة في مسار الحركة الوطنية عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية، وما صاحب ذلك من تغيرات إقتصادية أثرت على الجزائريين بصفة عامة وعلى زعماء بعض الأحزاب السياسية بصفة خاصة[1].

إن السبب الإقتصادي يعد من الأسباب الهامة في رأي البعض، لا سيما الذائقة الإقتصادية والجوع الذي تعرض لهما الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية، بعض التقارير الصادرة عن الحكومة الفرنسية ما يؤيد هذا القول "أن الأسباب تعود إلى النقص في الوسائل التغذية، وأن الحكومة عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر"، فنلاحظ أن المناطق التي وقعت فيها مظاهرات 8 ماي 1945 كانت من أغنى مناطق الجزائر[2].

فجماعة اليساريين والشيوعيين الفرنسيين حاولت التأكيد على العامل الاقتصادي وفقا لتوجهاتها وايديولوجياتها، أن المجاعة التي عمت الجزائر في ذلك الوقت والحرمان الناتج عن الحرب والأزمة الإقتصادية، كان سببا في ذلك[3].

نلاحظ في قسنطينة أنه تحولت تلك المظاهرات السلمية والمسيرات إلى العنف وهذا راجع إلى البؤس والجفاف وندرة المواد الغذائية الأساسية، وضعف المردود الزراعي كان سببا في ذلك.

[1] ـ يحي بوعزيز، موضوعات، ...، المرجع السابق، ص 326.

[2] ـ إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 40.

[3] ـ أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، المرجع السابق، ص 185.

كذلك من الأسباب الاقتصادية التي آلت إليها الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، الأزمة الحادة التي أشعلت الحماس بالحركة الوطنية ومما زاد ذلك الكره للفرنسيين فالحالة الإقتصادية السيئة دفعت الجزائريين إلى المجاعة كما أن الجفاف لمدة سنتين متتاليتين زاد الأمر سوءا نظرا لقلة الإنتاج الزراعي[1].

2- دستور 20 سبتمبر 1947:

جاء هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية (X.Auriol) ورئيس الحكومة (Paul Ramdier)، والحاكم العامل الفرنسي للجزائر إيف شتانيو (Chatagnaux)، تمت المصادقة عليه يوم 20 سبتمبر 1947 من طرف البرلمان الفرنسي عرف هذا القانون باسم (Le statut de l'Algérie) وكذلك عرف بعدة أسماء منها: قانون الجزائر، دستور الجزائر، قانون الجزائر التنظيمي[2].

أما بالنسبة لهدف إصدار هذا القانون هو:

أ) إمتصاص غضب الشعب الجزائري لما شهدته الجزائر من مجازر 8 ماي 1945 التي قام بها الإستعمار الفرنسي ضد المسلمين في كل ولايات الوطن، خاصة سطيف وقالمة وخراطة و التي راح ضحيتها 45 الف شهيد، فمن هنا نلاحظ أن الدستور أو القانون جاء كإصلاح لإمتصاص غضب الشعب والتحقيق من حدة الآثار المترتبة عن هذه الجرائم الفرنسية بحق الشعب الجزائري وبحق حركته الوطنية التي إلتف حولها خلال الحرب[3].

[1] ـ عبد الرحمن بن عقون إبراهيم، الكفاح القومي...، ج2، ص 369.

[2] ـ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات الكتاب، 1999 ، ص 117.

[3] ـ إسماعيل زليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص 50.

ب) أما السبب الإقتصادي الذي جاء نتيجة دستور 20 سبتمبر 1947 هو حالة البؤس والإستغلال الفرنسي للموارد الجزائرية من تجارة وصناعة وزراعة لصالح حرب فرنسا، وكذلك فرضها أساليب التعذيب والتدمير والقتل..... فحالة الفلاحين وسكان البوادي الذين تعرضوا للنهب والقهر والحرمان مقابل غنى الكولون وطغيانهم، حيث أرادت فرنسا أن تجيب على الجزائريين من خلال هذا الدستور الذي يقوم على إصلاحات جديدة مبادئها" الحرية، العدالة والمساواة".

د) إصرار الحركة الوطنية و تمسكها بمصالحها المتمثلة في إدخال إصلاحات جذرية تمس جميع المجالات خاصة المجال الإقتصادي.

ه) النزاع على القضايا التي أثارت جدلا واسعا بين الإدارة الفرنسية و المسلمين الجزائريين مثل قضية فصل الدين عن الدولة، مصادرة الأراضي، الأوقاف، التعليم وإلى غير ذلك[1].

نستنتج أن فرنسا لم تكن لها نية الإصلاح بدليل أن محتوى هذا الدستور الذي جاءت به الحكومة الإستعمارية، الم يلقى الشعب الجزائري قبول من هذا الدستور، حيث كان محتواه يضم ما يلي:

- الفصل الأول في النظام السياسي
- الفصل الثاني في الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية ويتضمن 07 مواد: تمتع النساء المسلمات بحق الإنتخاب بقرار من مجلس الجزائري، الحرية الدينية مضمونة لجميع المواطنين، تدخل ميزانية الأراضي الجنوبية في ميزانية الجزائر عند مفعول هذا القانون.

[1] ـ سعد طاعه، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947- 1956، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2013، ص 50.

- الفصل الثالث: في المجلس الجزائري
- الفصل الرابع: في النظام التشريعي
- الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية
- الفصل السادس والفصل السابع: في الحكومات الجزائرية والسلطات القضائية...إلخ[1].

إن محتوى الفصول للدستور لم تأتي واضحة في ما يتعلق بالجانب الفلاحي، وهذا الذي أعطى للكولون مكانة خاصة ضمن لهم أكثر تمثيل في هذه المجالس[2].

3- موقف الحركة الوطنية من إصلاحات دستور 1947

لقد إنزعجت الحركة الوطنية من إصلاحات دستور 1947، الصادمة من خلال مضمونها فجاءت أولى ردود فعل الحركة الوطنية أولها على لسان مستشاري حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مجلس الجمهورية[3]، فمن بين فعاليات الحركة الوطنية قدمت كتلة المنتخبين بقيادة فرحات عباس، والتي تحولت بعد 1946 إلى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكان ضمن جملة من المطالب لمعالجة مشكلة الزراعة إلى الحكومة الإستعمارية، متضمنة وضعية الفلاح والفلاحة معا، وهي كتالي:

- إصلاح قانون الغابات وتوزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين
- تعديل نظام الملكية

[1] ـ تندراري عبد الرحمن، العمال المزارعون والأزمة الإستعمارية في عمالة وهران 1880- 1954، أطروحة الدكتوراه، في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017- 2018، ص ص 200-201.

[2] ـ إبراهيم العقون، المرجع السابق، ص 44.

[3] ـ إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 11.

- تحقيق الملكية الأهلية ومساعدة الفلاحين

أما بالنسبة لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية التي ظهرت سنة 1946، قدمت مجموعة من المطالب من بينها:

- توزيع الأراضي على الفلاحين مع الإعفاء من الضرائب
- تقديم قروض مالية لأصحاب الأهالي دون التمييز العنصري
- إلغاء قانون الغابات

كما قامت بطرح مشكلة الفلاح على المجلس الجزائري بحيث بعث الحزب برسائل إلى المجلس يشكو فيها ظاهرة البطالة الريفية التي فاقت أكثر من 1000.000 شخص على مستوى القطر الجزائري[1].

أما بخصوص جمعية العلماء المسلمين، كانت الجمعية ذات طابع إجتماعي إصلاحي، إلا أنها خاضت في القضايا السياسية والإقتصادية التي تهم البلاد خاصة القطاع الزراعي، فقدمت الجمعية مطالب في هذا الشأن:

- تساوي الأجر إذ تساوى العمل، وتساوي الرتبة إذ تساوت الكفاءة.
- توزيع إعانات الميزانية للفلاحين من زراعة وصناعة وتجارة.
- تكوين جمعية تعاونية فلاحية.
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على الصغار الفلاحين والعمال الفلاحين.

إن الجمعية كان لها موقف صارم اتجاه الإصلاحات التي جاءت في دستور سبتمبر 1947، والذي رفضته رفضا قاطعا، لكونه يخدم الإقطاع والكولون في الجزائر على حساب الشعب الجزائري وقضيته المتمثلة في الأرض[2].

[1] ـ سعد طاعه، المسألة الزراعية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1930-1954، الحوار المتوسطي، ع11، مارس 2006، ص 345.

[2] ـ المرجع السابق، ص ص 346-348.

خلاصة الفصل:

إنعكست السياسة الإستعمارية الاقتصادية على المجتمع الجزائري بمجريات مأساوية، حاولت فيها تطبيق جميع الأساليب المختلفة، لإبقاء الجزائر تحت وطأة الهيمنة الاقتصادية، وذلك بإخضاع الشعب الجزائري لسياسة التجويع والتفقير الذي أدى بدوره إلى إنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، بالإضافة إلى البطالة التي مثلت عائقا، في حين نجد أن الحركة الوطنية كان لها ردود فعلية إتجاه السياسة الفرنسية خاصة في الجانب الاقتصادي، الذي مسه إصلاحات دستور 1947، وهذا الأخير تلقى رفض من أعضاء الحركة الوطنية بمختلف إتجاهاتها.

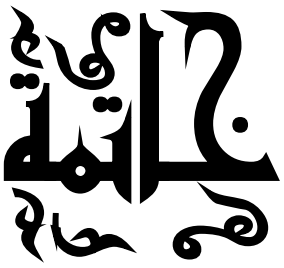

خاتمة

بعد معالجة هذا الموضوع تلخصت جملة من النتائج يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

- لقد إنتهجت فرنسا منذ الاحتلال سياسة إقتصادية إستعمارية متعددة الأوجه، وذلك من أجل تحقيق أهدافها في الإستحواذ على الثروات وخيرات البلاد، فاتبعت منهاج الإستيطان من خلال إستنزاف الطاقات البشرية وتسخيرها في خدمة مصالح فرنسا، التي كانت قائمة على الإحتكار والنهب وطمس الهوية، والمقومات الشخصية للشعب الجزائري، فاحتكرت الأراضي الزراعية وسلمتها للمستوطنين بطريقة فوضاوية في إطار المصادرة والحجز.
- إن المجال الزراعي والصناعي قبيل الحرب العالمية الثانية، عانت هي الأخرى من الاقتصاد التقليدي، إلا أنها إرتبطت إرتباط وثيق بالإقتصاد الفرنسي أي أنها كانت تحت وطأة الإستعمار.
- لقد شجعت فرنسا مصادرة الأراضي والأملاك الجزائرية، فقامت بوضع تشريعات خاصة كغطاء قانوني للمصادرة، في حين خصصت أغلب الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين الوافدين بعد تشجيع الإدارة الفرنسية للهجرة والإستطان.
- سيطرة الإدارة الإستعمارية الفرنسية على النظام الضريبي المفروض على التجار الجزائريين، منذ 1830، عن طريق الدفع الإستقطاع من العشور والزكاة وغير ذلك، إما تدفعها عينا أو نقدا، فأصبح الفلاحون مجبرين على تسويق جزء من منتجاتهم لتسيير الضرائب التي ضلت ترهق كاهلهم.
- لقد عاشت الجزائر أزمة إقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب الأوضاع المتردية فقد حاول الإستعمار جاهدا في الإفراط وإستغلال

الإمكانيات الاقتصادية للجزائر، فقامت فرنسا بالإستيلاء على أراضي الجزائريين التي تم تحويلها إلى أراضي كروم، ونفس الأمر ينطبق على المجال الصناعي حيث قامت إدارة الاحتلال بإحتكار الثروة المعدنية بالجزائر كمناجم الحديد، الفوسفات والفحم وكذا محاصيل الفلين والحلفاء، فتلك الموارد كانت توجه مباشرة من مناطق الإستخراج إلى الموانئ الكبرى مثل: وهران، الجزائر وعنابة.

- إنعكست السياسة الاقتصادية الفرنسية على الجزائر من خلال معانتها وعيشها في الفقر والبؤس والحرمان خاصة خلال ح ع 2، نتيجة حرمانها من أراضيها وصناعاتها وتجارتها تكريسا في خدمة المستعمر، حتم هذا الوضع على مقامة هذه السياسة الاقتصادية، أثرت تأثيرا على الجزائريين فتبنت هذه الأخيرة لفكرة الهجرة، للبحث عن لقمة العيش في مكان آخر، حيث أصبح نصف المجتمع الجزائري يعانون من البطالة بعد تجريدهم من أراضيهم التي كانت بمثابة مصدر قوتهم.
- بعد نهاية الحرب ع2، خرجت فرنسا نصف منتصرة على ألمانيا فتراجعت مكانتها الدولية وأبعدت عن المحافل ومختلف المؤتمرات، وفي المقابل كانت الجزائر تنتظر إستقلاليتها طبقا للوعود الكاذبة، التي قطعتها فرنسا لها، ومن ثم ظهر مسار الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد مجازر 08 ماي 1945، التي قام فيها الفرنسيون بإضطهاد وقمع الشعب الجزائري ومن هنا إنطلقت الحركة الوطنية على أسس جديدة مبدئها الإستقلال بإعتبار هذه المجازر الدامية نقطة حاسمة في إسترجاع بنيتها الاقتصادية، ومقوماتها الشخصية بالإضافة الى حق تقرير مصيرها، ففي الحين نجد ان فرنسا قامت بإصلاحات جديدة المتضمنة في دستور 20سبتمبر 1947 التي خدمت المستعمر بالرجة الأولى،

ففي الواقع تعتبر هذه الإصلاحات مجرد تهدئة للشعب الجزائري .لكن الحركة الوطنية بمختلف إتجاهاتها نجدها رافضة لهذا الدستور، من خلال وضع مجموعة من الإصلاحات التي دافعت فيها عن الفلاح والفلاحين معا.

وفي الأخير نستخلص التوصيات الآتية:

بالرغم من السياسة الإستعمارية الفرنسية الإقصادية الجائرة في حق الجزائريين لإنها حققت ما يلي:

1) إستصلاح الأراضي وتخفيف المستنقعات.
2) إدخال أساليب جديدة في الجانبين الفلاحي والصناعي.
3) إستحداث أنواع جديدة من المزروعات.
4) تنشيط الحركة التجارية والترويج لمنتوجات صناعية لم تكب معروفة.
5) تفعيل دور الأرشيف في الدراسات التاريخية.
6) الإستفادة من التجارب الزراعية الفرنسية وتطويرها في خدمة الزراعة الجزائرية الحالية.

وفي الأخير يبقى الباب مفتوحا حول هذا النمط من الدراسات التاريخية.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يوضح الجدول عدد رؤوس الأغنام ما بين 1887-1936	
2	يوضح لسعار الحبوب في الجزائر ما بين 1931-1933	
3	يوضح صادرات الجزائر خلال سنة 1930	
4	يوضح أسعار ضريبة الزكاة للثروة الحيوانية	
5	يوضح أسعار بعض المنتوجات الجزائرية خلال الفترة 1939-1945	
6	يبين قيمة المبادلات التجارية الخاصة بين الجزائر وفرنسا خلال سنة 1939	
7	يبين مؤشر الإنتاج الصناعي في فرنسا خلال 1941-1945	
8	يوضح تطور صادرات بعض المنتوجات في الجزائر 1942-1945	
9	يوضح كمية انتاج التمور خلال السنوات 1938-1948	
10	يوضح أسعار التمور ذات الجودة (دقلة نور)1939-1944	
11	يبين مقارنة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية	
12	يمثل الجذول انتشار التيفونيد خلال الحرب العالمية الثانية	
13	يبين لنا أهم الأمراض المعلنة في الجزائر ومدى خطورتها من سنة 1945 إلى 1954	

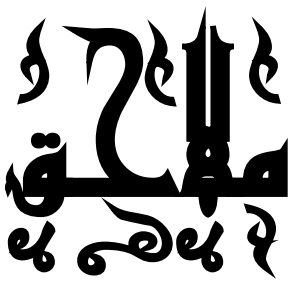

الملحق رقم: 01

إستقرار بعض المواد الاقتصادية (القمح-الشعير-الشوفان)، في الإستهلاك المحلي لسنة 1944.

5° **Ensemble des céréales**
(blé, orge et avoine)

CAMPAGNES AGRICOLES	PRODUCTION TOTALE		
	Superficie	Production	Rendement
Moyenne décennale de :			
1851-1860	1.249.891	5.257.673	4,2
1861-1870	1.974.415	9.810.985	5,48
1871-1880	2.450.142	13.593.593	5,54
1881-1890	2.773.408	15.065.483	5,43
1891-1900	2.754.556	15.934.383	5,78
1901-1910	2.862.901	19.058.559	6,70
1911-1920	2.883.089	18.238.354	6,32
1921-1930	2.964.501	16.782.632	5,65
1931-1940	3.187.499	17.341.635	5,45

M. BALENSI, le problème des céréales en Algérie, imprimerie officielle 7 et 9, rue Trollier, Algerie, p 7.

الملحق رقم: 02

كمية الموارد الغابية المستغلة

المـــــــــواد	الكـميـات
الخشب	1555500 م
قصدير التعدين	11608 سيتر
خشب التدفئة	7031300 سيتر
الفحم	6000000 سيتر
لحاد الطنطلين	134400 ق
إستنساخ الفلين	1800000 ق

المرجع: جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم، المرجع السابق، ص 199.

الملحق رقم: 03

الإحصاءات لتراجع السلع خلال السنوات 1939-1942

السلع	1939	1940	1941	1942
السكر	100	79	53	71
زيت الفول السوداني	100	54	71	17
الصابون	100	49	26	15
قماش القطن	100	59	14	33
الأسمدة الفوسفاتية	100	35	6	10
الإسمنت	100	72	41	19
الحديد ومواد معدنية	100	35	10	18
البنزين	100	66	17	5

دحمان تواتي، المرجع السابق، ص 537.

الملحق رقم: 04

ارتفاع الفرنك الفرنسي بداية من سنة 1939-1945

الـــسنـــوات	الـنسبة المئوية للإرتفاع الرسمي للأسعار
1939	11%
1940	34%
1941	57%
1942	101%
1943	171%
1944	216%
1945	439%

جمال قنان، قضايا ودراسات...، المرجع السابق، ص 191.

الملحق رقم: 05

تصدير منتوج الكروم في الجزائر خلال الحرب ع2

https://www.jadaliyya.com/Details/29726-28/06/2021-10:30

قائمة البيليوغرافيا

أولاً: المصادر

1) بالعربية

1. بن العقون عبد الرحمن ابن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى (1920- 1935) ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
2. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931- 1956) ، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
3. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر، عبد العزيز بوباكير، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دار القصبة، الجزائر، 2005.
4. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين، دار الأمة للنشر والتوزيع، 2008.
5. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830- 1954)، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.
6. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط2، الكتاب للنشر، الجزائر، 1963.
7. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، د ط، الجزائر، 2010.

2) بالأجنبية

M. BALENSI, le problème des céréales en Algérie, imprimerie officielle 7 et 9, rue Trollier, Algérie.

ثانياً: المراجع

1) بالعربية

1. ابن اشنهو عبد الله، تكون التخلف في الجزائر، محاولة ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني، انجاز وتصميم منشورات ثالة، الجزائر، 2005.
2. أجيرون شارل روبير، الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954، ج1، تر: عياش سلمان، د ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.
3. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

4. إسماعيل زليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، كوكب العلوم، الجزائر، 2013.
5. إسماعيل زليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، كوكب العلوم، الجزائر، 2013.
6. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
7. اندري برانيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977.
8. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة للنشر والتوزيع.
9. بليل محمد، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.
10. بن الحاج جلول ايمان، بوزيدي فضيلة، الاوضاع السياسية والاقتصادية الجزائريين ما بين 1930- 1939، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ جامعة تيارت، 2015-2016.
11. بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
12. بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830- 1962، رواد الكفاح السياسي والإصلاحي 1900- 1954، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2004.
13. بورنان سعيد، نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا 1936-1956، دار هومة، 200.
14. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة ثالثة الوطنية الجزائرية 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
15. بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط02، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
16. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004.
17. ثابت رضوان عيناد ، 08 آيار، ماي 1945 و الإبادة الجماعية في الجزائر، تر، محمد الحام، ط1، منشورات ANEP، الجزائر 2005.

18. جون بول سارتر، عارنا في الجزائر، د ط، د ن، د ب، د س.

19. الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج 4، دار الثقافة، الجزائر، 1982.

20. الحسن عيسى، الحرب العالمية الثانية، الأسباب، الوقائع، النتائج، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2005.

21. الخياطي مصطفى، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع وحدة الطباعة رويبة، 2013.

22. رزاقي عبد الرحمن، التجارة الخارجية صادرات الجزائر فيها بين الحربين العالميتين، دط، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

23. الزبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات الكتّاب، 1999.

24. زوزو عبد الحميد، الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، تر، مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 233.

25. زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.

26. سامعي إسماعيل، انتفاضة 8 ماي 1945 بقالمة ومناطقها، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 09.

27. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

28. سعد زغلول فؤاد، الجزائر في معركة التحرير، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984.

29. السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا تونس الجزائر المغرب، موريتانيا)، مؤسسه شباب الجامعة الإسلامية، 2006.

30. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر: سليم المنجي وآخرون، ط2، الشركة الوطنية للكتّاب، الجزائر، 1976.

31. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، تر، محمد حمداوي وآخرون، ج2، دار الأمة.

32. صاري جيلالي، محفوظ قداش المقاومة السياسية (1900- 1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
33. صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
34. طاعه سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947- 1956، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2013.
35. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، الجزائر، وزارة المجاهدين 2008.
36. عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1920، تر، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة 1983.
37. العروى عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب، 2009.
38. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ" الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962"، ج1، دار المعرفة، الجزائر.
39. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الرحانة لنشر، 2002.
40. عوادي عمار، الهجرة من وادي سوف وأثرها على حياة السكان 1854- 1962، دار هومة، الجزائر، 2013.
41. عوض صالح، معركة الاسلام والصليبية في الجزائر (1830- 1962) ، ج1، ط2، مطبعه دحلب، الجزائر، 1992.
42. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر (1912-1962)، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2011.
43. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، دار الأمة، 2008.
44. قداش محفوظ، قنانش محمد، نجم الشمال الإفريقي (1926-1937)، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية، الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

45. قنان جمال، قضايا ودراسات في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

46. مطبقاتي مازن صلاح حامد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية 1931م- 1939م، تق: أبو قاسم سعد الله، دار بني مزغنة، الجزائر 2015.

47. مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، وزارة الثقافة، الجزائر.

48. مياسي ابراهيم، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت).

49. ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني، انجاز وتصميم منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

2) بالأجنبية

1. Charles Roberts Ageron, L'histoire de l'algérien Contemporaine, éd, P.U.F, 1979.
2. Charles Roberts Ageron, L'histoire de la France coloniale (1914-1990), éd, Armande Collins, Paris, 1990.
3. Charles Roberts Augeron, les Algériens musulmans et la France, 1871- 1919, T02, Paris : P U F.
4. Kaddache Mahfoud, Djilali sari, l'Algérie dans l'histoire, T 5, OPV-ENAL, 1989.

ثالثاً: المجلات

1. بن داهة عدة، عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق، الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، العددان 5 و 6، جوان 2014- 2015.

2. تيرس سعاد، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19 في الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية العدد الثاني.

3. رزاقي عبد الرحمن، الضرائب في الجزائر ما بين 1871- 1914، في مجلة الباحث، فضيلة تاريخية نابغة للجيش الوطني الشعبي، نوفمبر، ع 3.

4. شبوب محمد، الإحتلال الفرنسي للجزائر و مسألة إستنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م 13، ع 01، جوان 2018.
5. طاعه سعد، المسألة الزراعية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1930-1954، الحوار المتوسطي، ع11، مارس 2006.
6. عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، مدارات تاريخية، مجلد 01، عدد خاص، أفريل.
7. عميراوي احميدة، من سياسة الإستعمار بالجزائر بداية الإحتلال الفرنسي، مجلة الذاكرة، ع 7، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2001، ص 101.
8. مبخوتة سهام، زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر (1870- 1939م)، قراءة في الواقع والإنعكاسات، مجلة الموافق للبحث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، ديسمبر 2016.
9. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)، مجلة مركز بابل لدراسات الإنسانية، م 4، ع 3.

رابعاً: المقالات

1. عكاش عبد السلام، تفسير الصحافة الشيوعية وصحافة الحركة الوطنية لدور المجاعة ضمن أسباب إنتفاضة 08 ماي 1945، مجلة العلوم الاجتماعية، ع: 21، ديسمبر 2015.
2. ناصر محمد، المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها وتطورها: أعلامها، م2، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2007.

خامساً: المحاضرات

ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، قسم العلوم التجارية جامعة تيارت.

سادساً: الرسائل الجامعية

1. ايلال نور الدين، قانون سيناتوس كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863- 1914) ، مذكرة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2006- 2007.
2. بختاوي مخطارية، التحولات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه قسم التاريخ جامعة وهران، 2011-2012.
3. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881- 1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2006.
4. بن الحاج جلول ايمان، بوزيدي فضيلة، الاوضاع السياسية والاقتصادية الجزائريين ما بين 1930- 1939، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ جامعة تيارت، 2015-2016.
5. بوزكري خيرة، الأوضاع الإجتماعية في الجزائر 1945- 1954، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم تاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
6. بوعشة حنان وجدي حسام، السياسة الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية ورد فعل الجزائريين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ والآثار، جامعة تبسة، 2015-2016.
7. بومديني محمد، المغرب العربي والحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، الجزائر وتونس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، بجامعة قسنطينة 02، 2018- 2019 .
8. تندراري عبد الرحمن، العمال المزارعون والأزمة الإستعمارية في عمالة وهران 1880-1954، أطروحة الدكتوراه، في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

9. تواتي دحمان، جماعة الملاك الكبار ودورهم في توجيه القرار الإقتصادي والسياسي في الجزائر (1900-1954) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ والآثار، بجامعة قسنطينة 02، 2016- 2017.

10.ثابتي حياة، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الوهراني (1929- 1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2010- 2011.

11.حسان أحمد، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847- 1900، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعه وهران 2014- 2015.

12.حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1930) ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، الجزائر، 2013- 2014.

13.الشايب قدادرة، الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934- 1954، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، الدراسات العليا، جامعة قسنطينة، 2006- 2007.

14.شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، دراسة سياسية، إقتصادية وإجتماعية، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014-2015.

15.طاعه سعد، المسألة الزراعية في المشروع الإستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها 1945-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014.

16.طبعه حوريه، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عماله قسنطينة(1870-1954م)، أطروحة مقدمه لنيل شهاده الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعه ادرار، 2019- 2020.

17.العايب بشرى وحمودي وكنزة، دور المجندين في الحرب العالمية الثانية من 1939-1945، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019-2020.

18.لوقاف سهام، السياسة الإستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1870-1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم التاريخ، جامعة تيارت، 2014- 2015..

19.ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف و سهل مينا)، ما بين 1863- 1900، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 01، 2017- 2018.

20.مجاهد يمينه، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي 1830- 1962، أطروحة لنيل الدكتوراه، في الدكتوراه في تاريخ الحديث في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2017-2018.

21.مشري عمر، دهقان عبد الرحمن، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مذكره تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ، جامعه تيارت، 2016-2017.

22.مغدوري حسان، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2014- 2015.

23.المقدم عمر، تجاره الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الوادي، 2013- 2014، ص 30.

24.مياد رشيد، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة (1900- 1954)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بوزريعة، 2014- 2015.

25.نواور محمد، المشروع الفرنسي الإستيطاني بالجزائر، بلدية تازة نموذجا، برج الأمير عبد القادر 1838- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2014-2015.

سابعاً: موقع إلكتروني

https://www.jadaliyya.com/Details/29726-28/06/2021-10:30

فهرس المحتويات

البسملة

شكر والتقدير

إهداء

مقدمة.....أ

فصل تمهيدي: الوضع الاقتصادي ما بين الحربين

أولاً: المجال الزراعي.....07

ثانياً: المجال الصناعي.....12

ثالثاً: المجال التجاري.....16

الفصل الأول: القوانين والمراسيم الصادرة عن الإدارة الإستعمارية في المجال الإقتصادي

أولاً: المراسيم العقارية.....22

ثانياً: الضرائب المفروضة على التجار الجزائريين.....31

الفصل الثاني: الإستغلال الفرنسي للمقومات الاقتصادية الجزائرية وجعلها ممونا للحرب

أولاً: الإستغلال الفرنسي للزراعة.....40

ثانياً: الإستغلال الفرنسي للصناعة.....47

ثالثاً: الإستغلال الفرنسي للتجارة.....55

الفصل الثالث: الإنعكاسات السياسية الفرنسية على الإقتصاد الجزائري والمواقف المختلفة منه

أولاً: تأثير السياسة الفرنسية على الاقتصاد الجزائري.....65

ثانياً: المواقف المختلفة من السياسة الإستعمارية إتجاه الاقتصاد الجزائري.....79

خاتمة.....86

قائمة الجداول.....90

الملاحق.....92

قائمة البيبليوغرافيا.....98

فهرس المحتويات.....108

ملخص

عرف الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية أوضاعا مزرية نتيجة لسياسة حكومة فيشي الموالية للنازية التي سخرت كل إمكانيات المستعمرة لتوفير حاجياتها، وازداد الوضع سوءا في عهد حكومة فرنسا الحرة، التي قامت بتجنيد أكبر عدد ممكن من الجزائريين في الحرب لأجل تحرير فرنسا من الألمان الى جانب التعبئة البشرية، فرنسا بإستغلال كل الموارد الاقتصادية لخدمتها، حيث قامت بتحويل جزء كبير من الحبوب لتغطية العجز المسجل، فعمدت إلى فرض الضرائب والقوانين التعسفية على الجزائريين، وهذه الأخيرة أدت إلى معاناة الشعب الجزائري وإنتشار الأمراض والمجاعة والفقر.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، فرنسا، الألمان، الحرب العالمية الثانية، إستغلال، موارد.

Summary

During the Second World War, the Algerian people experienced miserable conditions as a result of the policy of the pro-Nazi Vichy government, which harnessed all the capabilities of the colony to provide for its needs. The situation worsened during the era of the Free France government, which recruited the largest possible number of Algerians in the war to liberate France from the Germans along with human mobilization. France exploited all economic resources to serve it, as it transferred a large part of the grain to cover the recorded deficit, so it proceeded to impose Taxes and arbitrary laws on Algerians, and the latter led to the suffering of the Algerian people and the spread of diseases famine and poverty.

Keywords: Algeria, France, Germans, World War II, exploitation, resources.